إضاءات فكرية

3

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2022

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى 2022

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-2-971+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم 5

آفاق التعليم في عهد محمد بن زايد:
الأفكار الإبداعية ثروة وطنية مستدامة 7
د. ابتسام الكتبي

الإمارات مسيرة تميّز وإشراقات تطوير 17
أ. د. حسن محمد النابودة

الرقمنة والمستقبل: الإمارات نموذجًا 25
د. سعيد خلفان الظاهري

تحولات الإعلام الجديد وتحديات التعايش
مع بيئة الرقمنة والذكاء الاصطناعي 35
عبدالرحيم البطيح النعيمي

الإمارات والاقتصاد الرقمي 41
د. علي محمد الخوري

القبيلة – البنية السياسية الأولى: قراءة تاريخية 49
أ. د. فاطمة الصايغ

الفضاء من منظور إماراتي 59
د. محمد الأحبابي

منطلقات الفكر المتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة 67
د. محمد مطر سالم الكعبي

تقديم

يمثل العنصر البشريُّ عصب التنمية وجوهرها، وليست وفرة الموارد الطبيعية، أو الملاءة الماليَّة للبلاد؛ فهو اللبنة الأولى لأيِّ مشروع وطني، أو هدف قومي؛ لذلك تنطلق رؤية «مفكرو الإمارات» من النخبة المفكِّرة التي يُعقَد عليها الأمل، ويُستَبشَر بها خيرًا في بناء صرح الوطن، وضمان مستقبل مزدهر قائم على العلم والمعرفة، وتحقيق الأهداف التي خطَّتها لنا قيادتنا الرشيدة.

وإذ غادَرَنا المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيَّب الله ثراه، وغابت شمسٌ عن سماء بلادنا أدمَعَت مُقَلنا؛ فقد سطعت شمسٌ جديدة أبهَجَت قلوبنا؛ ولذا كان لزامًا أن نتحدث عن مسيرة التميز والتطوير، التي سيحمل رايتها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. وتزامنًا مع تغيرات المشهد الإماراتي الفضائي؛ من تأسيس صندوق وطني لدعم قطاع الفضاء، وإطلاق برنامج لتطوير الأقمار الصناعية الرادارية، واختيار أول رائد فضاء إماراتي وعربي ليضطلع بدور في مهمَّة طويلة في محطة الفضاء الدولية؛ كان لا بُدَّ لنا من أن نتحدَّث عن الفضاء من منظور إماراتي؛ كيف لا وقد حققنا في سنوات قليلة ما عجزت عنه أمم في عقود طويلة؟!

وفي مضمار لا يقلُّ أهميةً، وضمن سعي الدولة، التي لم تَألُ جهدًا للوصول إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار؛ يكفل تحقيق رؤيتها للخمسين عامًا المقبلة، تتطرَّق بعض المقالات إلى الاقتصاد الرقمي

القائم على التكنولوجيا والمعلومات؛ والتحول الرقمي، الذي نشهده الآن ضمن الثورة الصناعية الرابعة؛ ومستقبلها في الدولة؛ إضافةً إلى الإعلام الجديد وتحولاته، والتحديات التي يفرضها، في بيئة تتماهى فيها خطوط الواقع المادي مع الافتراضي.

ولنا وقفة مع مبادئ الانفتاح والتسامح وقبول الآخر في دولة الإمارات؛ ولا سيَّما لنصيبها في الخطاب الأول لصاحب السمو رئيس الدولة؛ فهي امتداد لإرثٍ أرسى دعائمه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيَّب الله ثراه، وبنى صرحه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

كما يعود «مفكرو الإمارات» في هذا الإصدار إلى القبيلة بصفتها أساس البنيَتين الاجتماعية والسياسية في الدولة، ثم يعرِّجون على المضمار الذي استهدفه أول قرارات صاحب السمو رئيس الدولة: مضمار التعليم؛ ليتحدثوا عن آفاقه المستقبلية؛ كونه المحرِّك الأساسيَّ لإنتاج الأفكار الإبداعية، فهي الثروة الوطنية المستدامة التي لا تنضب.

ونحن إذ نستهلّ الخُطَا في عهد جديد من التمكين، يحدونا الأمل، الذي نؤازره بالعمل، بأن لحظة الإمارات قد حانت، وشمسها ستسطع على كل حدب وصوب، وأن المستقبل ملكٌ لمن يستشرفه، ويُعِدُّ العدة للاستفادة من تطوُّرَاته، والتحوُّط من تقلُّبَاته.

آفاق التعليم في عهد محمد بن زايد: الأفكار الإبداعية ثروة وطنية مستدامة

الدكتورة ابتسام الكتبي

ليس بلا دلالات أن يكون أول القرارات وأسرعها لدى تسلّم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، مقاليد رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، في 14 مايو 2022، التوجيه بإعادة هيكلة قطاع التعليم الإماراتي، وتحديث سياساته؛ فبعد نحو أسبوع من تقلُّد سموه السلطة أُعلِنت هيكلة رئيسية جديدة لمنظومة التعليم في دولة الإمارات، وجرى التوجيه بمراجعة شاملة لنظم القطاع التعليمي وتشريعاته وسياساته، وإنشاء عدد من المؤسسات الداعمة لتطوير القطاع ومستقبل التعليم في الدولة؛ ذلك أن مهارات المستقبل ستكون مختلفة ومتجددة.[1]

وتُحاول هذه السطور أن تشير إلى أهمية أن يكون تطوير العملية التعليمية في دولة الإمارات مرتبطًا بالتخطيط لجعل التعليم فيها مُحرِّكًا أساسيًّا لإنتاج أفكار إبداعية منافِسة، بصفتها ثروةً وطنيةً مستدامةً لا تقلُّ قيمتها الاستراتيجية ودورها في الخمسين عامًا المقبلة وما بعدها عن قيمة الثروة النفطية للدولة في الخمسين عامًا الماضية.

---

1 «بمباركة رئيس الدولة.. محمد بن راشد يوجه بتحديث سياسات القطاع التعليمي»، صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، 22 مايو 2022: https://bit.ly/3MGs07U

قيمة الأفكار الإبداعية

إنَّ الحُكم على مدى نجاح الرؤية الطموحة التي ترتكز عليها دولة الإمارات واستعدادها للعقود الخمسة المقبلة، سيكون وثيق الصلة بتطوير التعليم، وتنمية المهارات المعرفية للأجيال الصاعدة، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة، وترسيخ التخصصية والنوعية، وتصنيف «الأفكار الإبداعية» ثروةً وطنيةً مستدامةً؛ إذ إن هذه جميعها، مع توافر الرؤية القيادية الداعمة والإرادة السياسية الواثقة، هي ركائز التنافسية، ومفاتيح القدرة على الجذب والإلهام، والاستعداد لمستقبل مختلف، ولعصر ما بعد النفط، ولعالم سريع التغيّر.

وقد كان إنشاء منظومة تعليمية نوعية ركنًا أساسيًّا في «مئوية الإمارات 2071»، التي وضعها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان؛ فقد كان سموه واضحًا منذ سنوات في دعوته[2] قيادات دولة الإمارات وشبابها إلى استلهام تجارب تنموية ناجحة، مثل تجربة فنلندا في التعليم، أو تجارب نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة في التنمية والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا ومعانقة المستقبل؛ ومِثْلُ هذا الاستلهام كان حاضرًا في رؤية سموه لمئوية اتحاد دولة الإمارات.

وبحسب موقع مجلس الوزراء الإماراتي على الإنترنت: «تُحدّد المئوية أهم خصائص التعليم المستهدَف الذي يجب توفيره لضمان تجهيز

2 كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد – أجيال المستقبل، **يوتيوب**، 8 مارس 2017: https://bit.ly/3PAwlvk

أجيال المستقبل، وتأهيلها لخدمة مجتمعها؛ ويشمل تحقيق مستهدفات عدَّة، من بينها: التركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، والعمل على تدعيم القيم الأخلاقية والوطنية وتثبيتها وتعزيز الإيجابية، وتعليم الطلاب مبادئ استشراف المستقبل، وغرس ثقافة الانفتاح لدى الطلبة، عبر تعليمهم تاريخ الدول الأخرى وثقافاتها وحضاراتها، وتدريسهم لغات جديدة كاليابانية والصينية والكورية، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تحويل المدارس إلى بيئة حاضنة للطلبة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية، وتعزيز منظومة التعلّم المستمر، وضمان وجود جامعات إماراتية ضمن قوائم أفضل الجامعات عالميًّا، تكون جاذبة للطلبة والأكاديميين والباحثين من مختلف أنحاء العالم».[3]

ولأن أيَّ نموذج تنموي ناجح يتطلب بناء الموارد البشرية الوطنية المؤهلة بالمهارات المتطورة والمعرفة العلمية الراسخة، فإن جزءًا أساسيًّا من تطوير نموذج دولة الإمارات في بناء القوة الشاملة يتطلب إيلاء القطاع التعليمي والبحث العلمي مزيدًا من الاهتمام؛ ليواكبا التحولات المتسارعة عالميًّا في ميادين المعرفة والتكنولوجيا والابتكار والحلول المتقدمة.

3 «محمد بن راشد يطلق "مئوية الإمارات 2071"»، **موقع مجلس الوزراء الإماراتي** على الإنترنت: https://bit.ly/3GrRh3H

تخصصات جديدة ومبتكرة

يتطلب تطوير العملية التعليمية إعطاء الأولوية لتأهيل الطلبة لعالم مختلف، وتخصصات جديدة تزداد أهميتها في عالمنا، مثل هندسة الطاقة المتجددة، وصناعة المحتوى، وتأهيل المؤثّرين الرقميّين (Digital Influencers)، ومعالجة البيانات الضخمة (Big Data Processing) ومنهجيات تحليلها، وهندسة الروبوتات والذكاء الاصطناعي، والهندسة الطبية والبيئية، والهندسة الثلاثية الأبعاد، وإدارة الابتكار والمواهب، والعلوم الجينية ومعالجة الأمراض الوراثية، والتوسّع في تخصصات التجارة الإلكترونية والاقتصادات الرقمية وعلوم الفضاء، وتطوير تخصصات الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والآداب والفنون، وتقدير قيمتها في أَنْسَنَة المدن وإضفاء المعنى، وتعزيز التفكير خارج الصندوق؛ ومن ثَمَّ تعزيز الابتكار والتفكير الخلاق. وهذا كله يدعم التنمية والاقتصاد والسعادة، ويجعل الحلول التكنولوجية منضبطة بحاجات الناس العميقة، ومساعدتهم على عدم التشتت، بل إعانتهم على إدارة الأولويات والوقت، واكتساب الخبرات والحكمة في زمن أقل، وعمر أقصر.

مجتمعات متسامحة

أصبح جليًّا أن التعليم مثلما هو المفتاح لتعزيز تنمية مجتمعات مسالمة ومتسامحة، فإنه قد يكون أيضًا أداةً للتطرف السياسي

والديني، يستغلها الفاعلون السيئون. ولا يكشف التعليم عمّا يؤمن به المجتمع في الوقت الحاضر فحسب، بل عمّا يطمح إليه في المستقبل أيضًا.[4]

وفي الوقت الذي تتطور فيه دولة الإمارات العربية المتحدة تطورًا استراتيجيًّا لتعزيز مكانتها في النظام العالمي الناشئ؛ فإنها تدرك أن التعليم من أجل التسامح والتعايش السلمي أمر بالغ الأهمية في ازدهار المجتمعات.

وكما تذكر تقارير دولية، يُعلَّم الطلاب الإماراتيون أن الازدهار والاعتزاز الوطني مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالسلام والتسامح،[5] وهو موضوع يسري في جميع المناهج الدراسية؛ من أجل الإسهام في بناء مجتمع عالمي سريع التغير؛ كما أن دعم السلام والتسامح الديني في المناهج الإماراتية يعكس تغييرًا جذريًّا في القيم التي تسعى دولة الإمارات لنقلها إلى الجيل المقبل.[6]

ولعل من السهل على أيّ مراقب للشأن الإماراتي أنْ يلحظ محورية خطاب الاعتدال والتسامح ومحاربة التشدد والإرهاب في

4 Marcus Sheff, *The UAE education system is pushing for peace and religious tolerance. The rest of the region should follow suit*, Atlantic Council, 2 Mar 2022: https://bit.ly/3sQqS9S

5 United Arab Emirates, *IMPACT-SE*, https://bit.ly/3yRcKB0

6 Marcus Sheff, *The UAE education system is pushing for peace and religious tolerance. The rest of the region should follow suit*, Atlantic Council, 8 Mar 2022: https://bit.ly/3sQqS9S

رؤيـة دولة الإمـارات، وخصوصًـا بتأثير من الاسـتراتيجيات التـي بناها صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن زايـد آل نهيـان، ووجّـه بالعمـل بهـا؛ فقـد وُصِف سـموه بأنه «المهنـدس الحقيقـي وراء الاتفاقـات الإبراهيمية التـي غيَّرت ملامـح الجغرافيا السياسـية في الـشرق الأوسـط».[7] ومن هنا سـيكون تطويـر تخصصـات مثل علـم الأديان أو فلسـفة التسـامح إضافة نوعيـة للجامعـات الإماراتية.

توطين التكنولوجيا

إن دولـة الإمـارات راغبـة في توطـين التكنولوجيـا المتقدمـة عـلى أراضيهـا، ولا تكتفـي بـدور المشـتري لها فقط؛ بـل تتجه نحو مسـتويات مـن تطويـر الصناعـة الوطنيـة، و«تطوير صناعـة دفاعية أساسـية لتصبح (الإمـارات) أكثـر اكتفـاءً ذاتيًّـا»، كـما أشـار إلى ذلـك معـالي يوسـف العتيبـة، سـفير دولـة الإمـارات في واشـنطن، الـذي أضـاف: «نريـد أن تـأتي دول وشركات إلى هنـا (الإمارات) وتُقِيم الصناعـة... نريد أن ينقل النـاس تكنولوجياتهـم إلى هنـا... ونريد أن يطـور النـاس تكنولوجياتهم هنـا».[8] إن جميـع ذلـك لا ينفصل عـن ضرورة تطويـر التعليـم، والبحث عـن الأفـكار الخلاقة، وجعلهـا قاطرة للارتقـاء المهنـي والوظيفي، ونيل الامتيـازات المسـتحقة للأفـراد؛ فكونـك موظفًـا أو مديـرًا مثاليًّـا يعنـي

7 Anjana Sankar, Sheikh Mohamed bin Zayed: The man behind the Abraham Accords, *Khaleej Times*. 14 May 2022: https://bit.ly/3z0t2rg

8 «سـفير الإمـارات: العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة تمـر باختبـار تحمـل»، موقـع **سـويس إنفـو**، 3 مـارس 2022: https://bit.ly/3LKXvwA

أنّك قدمتَ للمؤسسة التي تعمل فيها أفكارًا إبداعية سهّلتِ العمل، وزادت الإنتاجية، وطوّرت النوعية، ونافَسَتْ ما هو موجود لدى الآخرين.

ولا شك في أن جذور ذلك كله آتية من تعليم متطور وذكي، يُحرّض على التفكير الإبداعي وتعلّم مهارات جديدة وتطويرها مدى الحياة؛ وهذه مسألة يجب أن تُغرَس في نفوس الأجيال الصاعدة بدولة الإمارات منذ المراحل الدراسية الأولى، وليس في الجامعة فقط.

مؤسس «مئوية الإمارات 2071»

ارتبط اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، حفظه الله، بـ«مئوية الإمارات 2071»، التي تُمثّل برنامج عمل حكوميًّا طويل الأمد حتى احتفال الدولة بمئوية تأسيسها. وهذا البرنامج الممتد خمسة عقود مستلهَم من المحاضرة التاريخية لسموه لأجيال المستقبل في مارس 2017، التي أكد فيها[9] ضرورة وجود خريطة طريق إماراتية بعيدة المدى لما بعد النفط، ورسم فيها الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل، وتجهيز الدولة للأجيال المقبلة؛ مثلما رسم الآباء المؤسسون مصير الإمارات، المضيء حاليًّا، قبل نحو خمسين عامًا.

9 كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد – أجيال المستقبل، **يوتيوب**، 8 مارس 2017: https://bit.ly/3PAwlvk

وتضم «مئوية الإمارات 2071»، التي تستهدف الاستثمار في الشباب بالدرجة الأولى، أربعة محاور هي: التعليم والاقتصاد والتطوير الحكومي والتماسك المجتمعي، وتهدف إلى أن تكون الإمارات أفضل دولة في العالم في عام 2071.[10]

وتشكّل «مئوية الإمارات 2071» برنامج عمل حكوميًّا شاملًا وموسعًا، يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيدًا عن النفط، إضافةً إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قِيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وتعزيز التماسك المجتمعي، ورفع مكانة الإمارات لمنافسة أفضل دول العالم، وجعل مدن الإمارات أفضل الأماكن للعيش في العالم.[11]

مبادئ الخمسين وبناء الاقتصاد

أعلنت دولة الإمارات، في 5 سبتمبر 2021، ما سمّته وثيقة «مبادئ الخمسين»؛ إذ حددت لها طريقًا واضحة للمرحلة المقبلة، باعتماد عشرة مبادئ وطنية تمثّل المسار الاستراتيجي للدولة في دورتها

10 «مئوية الإمارات 2071: دولتنا الأفضل في العالم»، صحيفة **البيان**، 23 مارس 2017: https://bit.ly/3yWG9Ko

11 «محمد بن راشد يطلق "مئوية الإمارات 2071"»، موقع مجلس الوزراء الإماراتي على الإنترنت: https://bit.ly/3GrRh3H

التنموية المقبلة في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية الداخلية. وفي المبدأ الثاني منها يتضح التوجّه الإماراتي إلى «التركيز بشكل كامل خلال الفترة المقبلة على بناء الاقتصاد»، وتمَّت الإشارة إلى أهمية زيادة مزايا التنافسية التي تتوفَّر عليها دولة الإمارات وتوسيعها، مؤكدةً أن «التنمية الاقتصادية للدولة هي المصلحة الوطنية الأعلى، وجميع مؤسسات الدولة في كافة تخصصاتها وعبر مستوياتها الاتحادية والمحلية ستكون مسؤوليتها بناء أفضل بيئة اقتصادية عالمية والحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها خلال الخمسين عامًا السابقة».[12]

وأكد المبدأ الثالث أنّ «السياسة الخارجية لدولة الإمارات هي أداة لخدمة الأهداف الوطنية العليا، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات. هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد، وهدف الاقتصاد هو توفير أفضل حياة لشعب الاتحاد».[13]

نحو حياة أفضل

خُلاصة القول أن تطوير التعليم والاستثمار في البحث العلمي هما قاطرة دولة الإمارات نحو اقتصاد ديناميكي أقوى، وتحقيق رغَد العيش للشعب، والقدرة على الإبداع والابتكار في ظل بيئة تنافسية،

12 «"مبادئ الخمسين".. الإمارات أفضل حياة»، صحيفة **البيان** الإماراتية، 6 سبتمبر 2021: https://bit.ly/2YGN61V

13 المصدر السابق.

وتحديات متنوعة، ومتغيرات متسارعة، تتطلب من أبناء الدولة المُواكَبة وعدم الانتظار، والتشمير عن السواعد، وشحذ الهمم والعقول، وتأكيد قول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ذات يوم لأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وهو يهديه كتابًا، إن «المستحيل وجهة نظر».

الإمارات مسيرة تميّز وإشراقات تطوير

الأستاذ الدكتور حسن محمد النابودة

بايعت دولة الإمارات العربية المتحدة، يوم السبت الموافق 14 مايو 2022، رسميًّا وشعبيًّا صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان -حفظه الله- رئيسًا للدولة وقائدًا لمسيرتها، مع إيمان عميق بقدرة سموه على حمل الراية، ومواصلة مسيرة البناء والتقدم والازدهار.

وقد لقي اختيار المجلس الأعلى لاتحاد حكام الإمارات صاحبَ السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان -حفظه الله- رئيسًا لدولة الإمارات ترحيبًا عربيًّا ودوليًّا واسعًا، يعكس المكانة المرموقة التي يتحلّى بها سموه على المستويين العربي والعالمي؛ هذه المكانة التي كشفت عنها إنجازات سموه الاستثنائية محليًّا وعربيًّا وعالميًّا، وأكدها نجاحُ سموه في تحمُّل جميع مسؤولياته، والاضطلاع بالأعباء العظيمة الملقاة على عاتقه، والتحديات الجسيمة التي واجهها في مسيرة نهضة هذا الوطن ورقيّه؛ كما يعكس إيمان قادة العالم بقدرة سموه على إدارة الدولة، وقيادة مسيرتها النهضوية، وتحقيق مزيد من الإنجازات الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي.

إنّ ما شهدناه من توافد قادة دول العالم، والمسؤولين، وكثير من الشخصيات العربية والدولية، وممثلي المؤسسات العالمية إلى دولة الإمارات في هذه المناسبة، يُظهِر المكانة العالمية الرفيعة للدولة، والدور المحوري العالمي الذي تمثّله في حفظ الأمن والسلام الدوليين؛ هذه المنزلة التي وضع أُسسها الآباء المؤسسون بعطائهم وعنايتهم، وأكملت قيادتنا الرشيدة مسيرة الحفاظ عليها، والترقي في معاليها بالتفاني والاجتهاد والعطاء، حتى غدت دولة الإمارات اليوم دولة فعّالة على المستوى الدولي. وكذلك يُظهِر هذا الحضور الدولي الرفيع المستوى مدى الاحترام والتقدير الكبيرَين اللذَين يُكنّهما المجتمع الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولقيادتها الحكيمة التي نجحت، بكفاءة واقتدار، في تأكيد حضور الدولة، ومشاركتها الفعَّالة في المشهدَين الإقليمي والعالمي.

وقد أصبحت دولة الإمارات بفضل رؤية قيادتها الحكيمة وحنكتها على امتداد خمسة عقود مركزَ ثقل عالميًّا، ومحط اهتمام دولي ليس على المستوى الرسمي فقط؛ بل على المستويات كافّةً: الثقافي والإنساني والاجتماعي. ولا عجب؛ فعالميّة هذه الدولة تستند إلى قِيم تأسيسها على يد المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- فمنذ التأسيس لم تتوقف جهود دولة الإمارات في ترسيخ ثقافة السلام والتسامح، وإنشاء علاقات مبنية على الصداقة والتفاهم والمنفعة المشتركة.

وقد أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل قيمها الراسخة بلد المحبة والعطاء واحترام الثقافات المختلفة، والإيمان بقوة العمل المشترك، ومنارة للانفتاح والتسامح، وبلد العلم والابتكار، ومهدًا للأفكار الخلّاقة، وحاضنة للتفكير الإبداعي ولسعادة الإنسان والحفاظ على قيمه وثقافته. كما أضحت البلد الذي يتميز بالإنجاز والإخلاص والارتقاء بأسباب التطوير والنهضة؛ وقد جسَّدت قيم السلام والتسامح والانفتاح والتعايش المشترك على أرض الواقع من خلال قوانينها التي تحقق قيمها في التقارب الإنساني، والتكافل العالمي لتحسين حياة البشر، والارتقاء بمعيشة الإنسان على هذه الأرض. وهكذا أصبحت «الأخوة الإنسانية» عنوان هذه الأرض المباركة، وسرّ نهضتها وتقدمها ومنزلتها المرموقة في العالم.

وأدَّت دولة الإمارات بجهودها المتواصلة، وسياستها الخارجية الرامية إلى نشر قِيم التسامح والانفتاح والتعايش المشترك، دورًا مهمًّا في دعم الحلول السلمية، والتزام التعددية ومكافحة التطرف، واحترام السيادة الوطنية والحل السلمي للنزاعات، وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وتحرص القيادة الرشيدة على انتهاج سياسة خارجية نشيطة، تدعم مركز دولة الإمارات بصفتها عضوًا بارزًا وفعّالًا إقليميًّا وعالميًّا، كما تدعم المكانة المرموقة، والاحترام الكبير اللذَين تحظى بهما الدولة على الصعيد الخارجي، ويُعَدّان ثمرة المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية

التي وضع نهجها ومرتكزاتها القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وتتواصل المسيرة اليوم بتولّي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان -حفظه الله- رئاسة دولة الإمارات؛ هذا الحدث الوطني الكبير الذي وجد رضًا وارتياحًا وفخرًا لدى الشعب الإماراتي الذي تلقاه بثقة كبيرة بقيادة سموه، ووجد فيه خير خلَف لخير سلَف؛ فسموه هو القائد الذي عرفه الشعب، والأب القريب منه الذي يفتح له قلبه العامر بمحبته، ويمد إليه يد العون، ويحمل راية عزه ومجده وتقدمه بعناية الأب الرفيق بأبنائه، والقائد الذي يملك سجلًّا حافلًا بالإنجازات الاستثنائية المحلية والإقليمية والدولية، ويحظى باحترام العالم، ويشهد له الجميع بالإخلاص والنجاح وتحقيق الرؤى النهضوية التي تضمن المكانة العالمية لدولة الإمارات.

إن رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- تضمن استمرارية مسيرة التقدم والازدهار، والعمل الدؤوب لضمان مستقبل آمن ومستقر لأبناء دولة الإمارات، من خلال تمكينهم من مواكبة التطورات التي يشهدها العالم، وخاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والفضاء، وعن طريق دعم مُتّجهات الابتكار في جميع مفاصل الدولة، ودعم التعليم الفعّال الذي يقوم على التفكير الإبداعي، ويركز على نوعية المتعلّم. إنها الرؤية التي تستشرف المستقبل، وتجهد من أجل تشكيل العقول الواعية بمقتضياته وعناصره وتوجهاته.

ولسموه أيضًا دور فعّال في النهضة العلمية والثقافية التي شهدتها أبوظبي لأكثر من ثلاثة عقود؛ فعلى الصعيد الثقافي شهدت الإمارة تطورًا مذهلًا تَمثّل في تطوير جزيرة السعديات التي أصبحت صرحًا ثقافيًّا عالميًّا يحتضن عددًا من المؤسسات الثقافية والعلمية، مثل متحف اللوفر أبوظبي بقبته الفضية الضخمة المستوحاة من الهندسة المعمارية العربية، الذي افتتح في نوفمبر 2017، وجامعة نيويورك أبوظبي التي افتتحت أبوابها في عام 2010، وتحدوها رؤية طموحة نحو تحقيق مكانة رائدة بين أفضل الجامعات البحثية في العالم؛ فعلى مدى عشرة أعوام استطاعت الجامعة تحقيق إنجازات متميزة، وأصبحت ضمن أفضل جامعات المنطقة؛ وكذلك متحف زايد الوطني الذي يوثق حياة المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد، وتاريخ حكمه، ومسيرة الاتحاد، والإنجازات الكبيرة التي تحققت على أرض وطننا الغالي، وسيكون منارة تضيء العالم ثقافةً ومعرفةً، إضافة إلى متحف جوجنهايم أبوظبي الذي سيكون عند افتتاحه المتحف الأبرز في المنطقة للأعمال الفنية والثقافية العالمية الحديثة والمعاصرة، ويعكس رؤية إمارة أبوظبي التي تهدف إلى ترسيخ مكانتها بصفتها وجهة ثقافية رائدة في المنطقة.

وإضافة إلى ذلك ثمَّة مؤسسات تعليمية كبيرة ورائدة في مختلف المجالات العلمية، مثل جامعة خليفة التي تبوأت مكانة عالمية خاصة، وأصبحت الأولى على المستوى المحلي، وجامعة محمد

بن زايد للذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى دعم مسيرة البحث العلمي، وتقديم برامج متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي، واستقبلت الدفعة الأولى من الطلبة في يناير 2021. وهناك أيضًا كثير من المؤسسات العلمية والثقافية الأخرى التي طُورت أو أُنشئت في العقود الثلاثة الماضية، وأسهمت جميعها في دفع عجلة التقدم والازدهار، وتحقيق الرؤية المستقبلية التي رسمها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان للوصول إلى العالمية، ومواكبة التطور العلمي العالمي.

وكذلك أسهمت رؤية سموه الحكيمة على المستوى الاتحادي في ترسيخ النسيج الوطني، وتعميق رؤية الاتحاد، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ودعم المكانة العالمية لدولة الإمارات، وتحقيق المشروعات التنموية التي تخدم الوطن والمواطن، ودعم مشروعات الشباب الذين هم بحسب رؤية سموه قادة المستقبل، والمشاركون بفاعليَّة في مسيرة نهضته المستقبلية. كما أسهمت رؤية سموه في دعم مشروعات تمكين المرأة، ودعم حضورها الفعَّال في المشروعات الوطنية والتنموية.

وفي المجال الاقتصاديّ رسم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ملامح تنمية اقتصادية جديدة في كلمته بالقمة العالمية للحكومات في عام 2015، وأكّد ضرورة بناء اقتصاد يرتكز على المعرفة والابتكار والاستثمار في الإنسان، بصفته الثروة الحقيقية التي لا تنضب.

وحظيت البيئة برعايةٍ واهتمامٍ كبيرين من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وكانت من أهم أولوياته، ويتجلى ذلك في جهود سموه الكبيرة لحماية الحيوانات البرية، وخاصة الصقور وطيور الحبارى وظباء المها، كما يتجلى في تأسيس هيئة البيئة بأبوظبي في يناير عام 2008، وإنشاء شركة مصدر للطاقة المستدامة والنظيفة في العام نفسه، التي تهدف إلى تقديم حلول رائدة للطاقة المتجددة، وكذلك الاهتمام الكبير بتطبيقات التكنولوجيا النظيفة، وصون البيئة البحرية وحمايتها، والمحافظة على جمال ونظافة صحراء الإمارات التي احتضنت الآباء والأجداد مئات السنين، ووفرت لهم الأمن والأمان، وعاشوا بين واحاتها الخضراء وكثبانها الذهبية التي تسحر الزائر بجمالها، وسكونها، وصفاء سمائها الليلية، ونجومها التي اهتدى بها الإنسان في الماضي الجميل.

إن هذا الاهتمام الكبير من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالبيئة والمحافظة على جمالها ونظافتها، هو متّجه ينسجم مع سياسة سموه في الحرص على ضمان مستقبل الأجيال المقبلة، وأحد الإنجازات المميزة التي تتصل برؤيته الحكيمة في استشراف ما سيأتي في المستقبل، والإعداد له إعدادًا يضمن أمان الأجيال المقبلة، وسعادتها، وراحتها.

وقد مَنَّ الله تعالى على دولة الإمارات بقادة أوفياء حملوا لواء الوطن عاليًا خفاقًا، وتحمّلوا مسؤولية هذا الشعب بكل أمانة ووفاء،

ورسّخوا قيمه في العدالة والتسامح والإنجاز والتميز، وها هو ذا صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- يحمل الأمانة التي اعتاد حفظها بكل اقتدار، وقد أسلمت إليه الدولة قِيادها بكل رضًا وثقة بأنّه القائد الذي يحمي قِيمها، ويرفع مكانتها، ويحقق رؤيتها في التطوير والتنمية والنهضة الشاملة.

الرقمنة والمستقبل: الإمارات نموذجًا

الدكتور سعيد خلفان الظاهري

«العلم اللي إنتو تتسلّحون به والتقنية اللي تتعلمونها لازم تكون أحسن الموجود في العالم».

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

منذ انطلاقة مرحلة التأسيس التي بدأها المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيَّب الله ثراه- التي تميَّزت برؤيته الاستشرافية لتأسيس دولة عصرية حديثة، إلى مرحلة التمكين التي قادها المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- رحمه الله- واستمر فيها على نهج الشيخ زايد الاستشرافي، وتعزيز الفكر المستقبلي من خلال «رؤية الإمارات 2021» لتنويع الاقتصاد، والوصول إلى اقتصاد تنافسي معرفي مبنيّ على الابتكار، إلى المرحلة الجديدة المقبلة التي يقودها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، الذي عُرف بفكره الاستباقي الذي لا يَعرف المستحيل، وحرصه على التقدم العلمي والتكنولوجي، والاهتمام بالنوعية والجودة، ولا شك في أن سموه سيقود دولة الإمارات ورؤيتها للخمسين عامًا المقبلة لتكون الفُضْلى عالميًّا بحلول عام 2071، ويُلخِّص هذا المقال جهود دولة الإمارات الرامية إلى تحقيق الريادة

والصدارة العالمية في الرقمنة، ويعرض نموذجها الرقمي الفريد، ويستشرف أبعاد الرقمنة في المرحلة المقبلة التي تتطلب فكرًا مختلفًا في التعامل مع حالتَي عدم اليقين والتعقيد اللتين يعيشهما العالم الآن، وما تفرضانه من تحديات مستقبلية.

مرحلة التمكين (2004–2022)

في هذه المرحلة التي قادها فقيد الوطن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -رحمه الله- وعمل فيها على إطلاق خطة استراتيجية لحكومة الإمارات؛ حكومة كما وصفها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، «أسرع في الإنجاز..، أقرب للميدان..، محور عملها الإنسان..، وطموحاتها أن تسبق نفسها..، وتسبق أمسها..، وتحقق أفضل حياه لشعبها». وليس هناك أفضل من هذه الكلمات التي تعكس فكر قيادة دولة الإمارات في العمل الحكومي؛ إذ ترجمت هذه الحكومة فكر القائد الراحل الشيخ خليفة -رحمه الله- من خلال العمل على تمكين دولة الإمارات رقميًّا بتطوير بنية تحتية متقدمة، وشبكة اتصالات متطورة، ووضع استراتيجيات ومبادرات رقمية للخدمات الحكومية؛ لضمان رفاهية الشعب وسعادته، ومحو الأمية الرقمية لدى مواطني دولة الإمارات والمقيمين فيها، وتحقيق التنافسية والتصدُّر في المؤشرات الرقمية العالمية. وقد أطلقت حكومة الإمارات في العقد الماضي عددًا من الاستراتيجيات والمبادرات الرقمية، منها مبادرة الحكومة

الذكية، وبرنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، والسياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، واستراتيجية الإمارات للابتكار، واستراتيجية المستقبل، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، واستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، وتأسيس مركز للثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، والاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. وصبّت هذه الاستراتيجيات والمبادرات في تعزيز التحول الرقمي بجميع الميادين، وتحقيق الصدارة في كثير من المؤشرات العالمية للرقمنة.

الريادة العالمية

بدأ تحقيق الريادة العالمية في الرقمنة والتحول الرقمي من «رؤية الإمارات 2021»، التي أطلقتها الحكومة في عام 2010، وركّزت على بناء اقتصاد تنافسي معرفي مستدام مبني على الرقمنة والابتكار. وقد جاءت دولة الإمارات الأولى عربيًّا والعاشرة عالميًّا في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي لعام 2020، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، كما جاءت الأولى عربيًّا والحادية والعشرين عالميًّا في مجال الحكومة الإلكترونية في مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2020، والثامنة عالميًّا في مؤشر الخدمات الإلكترونية في المسح نفسه. واحتلت دولة الإمارات المركز الخامس عالميًّا في مؤشر الأمن السيبراني في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2020، وحلّت في المرتبة الأولى في مؤشرات تأثير استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

تحسين الخدمات الحكومية، ونسبة تغطية شبكة الهاتف النقال للسكان. ولم يكن هذا التصدُّر ليتحقق لولا رؤية القيادة وفكرها الاستشرافي، وسعيها الدؤوب إلى المنافسة العالمية، ووضع الاستراتيجيات والمبادرات ومؤشرات الأداء، والحرص على تنفيذها بكفاءة وفاعلية. ويمكن القول إن من أهم أسباب تصدُّر دولة الإمارات عالميًّا في مؤشر «بلومبيرج» لأفضل الدول مرونةً في التعامل مع جائحة «كوفيد-19»، الجاهزية الرقمية المتطورة من بنية تحتية رقمية، وخدمات إلكترونية ذكية، ومنصات رقمية تميّزت بها دولة الإمارات عن غيرها من دول العالم، وأسهمت كثيرًا في تحقيق المرونة التي نتج منها قَدْر أقل من تعطيل الأعمال والمجتمع؛ وذلك عن طريق تمكين العمل عن بعد، والتعلم عن بعد، والتجارة الإلكترونية. ونشير كذلك إلى الأثر الإيجابي للرقمنة؛ فقد احتلت حكومة الإمارات المركز الثاني عالميًّا في ثقة الشعب بالحكومة بحسب مؤشر «إيدلمان» للثقة لعام 2022، في الوقت الذي تعاني فيه حكومات العالم أزمة ثقة بينها وبين شعوبها؛ إذ تُعَدّ جودة المعلومات إحدى أهم الأدوات لبناء الثقة بالحكومة؛ ما يعكس دور الرقمنة والتحول الرقمي في توفير المعلومات بجودة عالية.

وتبرز ريادة دولة الإمارات العالمية في استضافتها السنويّة للقمة العالمية للحكومات التي تُعَد منصة عالمية للحوار، وتؤدّي دورًا ريادِيًّا في تحفيز حكومات العالم على الابتكار وتبنّي الرقمنة بهدف إيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية.

النموذج الإماراتي للرقمنة

بنَتْ حكومة الإمارات نموذجًا متفرِّدًا للرقمنة، له مرتكزات عدَّة هي:

- القيادة الاستثنائية ورؤيتها المُلهمة، والأهداف الطموحة، ومؤشرات الأداء التي تضعها وتقيسها وتتابعها. والسر في نجاح تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات -كما أشار إليه كثير من مسؤولي التحول الرقمي، الذين أجريتُ معهم مقابلات في كتابي «الأمة الرقمية: كيف تبني دولة الإمارات مستقبلًا قائمًا على الابتكار؟»، الصادر في عام 2019- يرجع إلى إلهام القيادة للمسؤولين، وشغفهم ببذل كل ما بوسعهم لتنفيذ الخطط الاستراتيجية والمبادرات الرقمية بكفاءة وفاعلية.

- النهج الاستشرافي، والفكر المستقبلي، والعقلية الرقمية التي تبنّتها القيادات الحكومية، ومسؤولو التحول الرقمي في الدولة؛ لتنويع الاقتصاد والوصول إلى اقتصاد تنافسي معرفي؛ فقد تضاعفت نسبة إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي للدولة من 4.3 في المئة عام 2019 إلى 9.7 في المئة عام 2022.

- الاعتماد على برامج التميز المؤسسي والابتكار لتعزيز مبادرات التحول الرقمي الحكومي وتحسينها، ورفع تنافسية دولة الإمارات في المؤشرات العالمية.

- التركيز على البيانات بصفتها ثروةً حقيقيةً لحكومات المستقبل، ووقودًا للاقتصاد الرقمي، ومحرّكًا لتوليد نماذج أعمال جديدة

لها تأثير مضاعف في الاقتصاد. وقد عملت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على إنشاء منصات للبيانات المفتوحة؛ بهدف خلق قيمة من البيانات واستغلالها بتحليلها أو استخدامها في تطوير منصات ومنتجات وخدمات رقمية تعزز اقتصاد دولة الإمارات الرقمي. وأطلقت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، في عام 2018، مسابقة سنوية للبيانات المفتوحة (هاكاثون الإمارات)؛ بهدف نشر ثقافة البيانات، وتحفيز المجتمع المدني وطلبة المدارس والجامعات على توظيف البيانات في تطوير حلول رقمية مبتكرة تسهم في تعزيز اقتصاد البيانات والاقتصاد الرقمي، وتطوير المدن الذكية المستدامة. وقد حققت دولة الإمارات المركز الثالث عالميًّا في مؤشر «استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية» في تقرير التنافسية الرقمية العالمية عام 2021، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

- تأهيل المواهب والكفاءات الوطنية، وإكسابها المهارات الرقمية المطلوبة لعصر الثورة الصناعية الرابعة، مثل مهارات البرمجة، وعلوم البيانات، وتعلم الآلة، والبلوكتشين، وكذلك استقطاب المواهب والكفاءات العالمية المتخصصة بهذه المجالات؛ إذ أصبحت دولة الإمارات وجهة للمواهب العالمية، ومركزَ جذب لها. وأطلقت الحكومة مبادرات عالمية، مثل مبادرة «مليون مبرمج عربي»، واستحدثت تخصصات جديدة في برامج الماجستير والدكتوراه، كما في جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي،

وبرامج الماجستير في علوم البيانات بعدد من الجامعات الحكومية والخاصة في الدولة.

- تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، والعمل الجماعي المشترك ضمن فِرق عمل، وضمان تكامُلها على المستويين الاتحادي والمحلي في جميع إمارات الدولة. وقد أنشأت الحكومة شراكات مع كبرى الشركات التكنولوجية الموجودة في الدولة لتنفيذ بعض المبادرات الرقمية؛ وشراكات خارجية مع أرقى الجامعات والكليات لتدريب المسؤولين الحكوميين وتأهيلهم في مجال التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي ومهارات استشراف المستقبل.

- تحديث التشريعات والقوانين، واستحداث نماذج عمل مبتكرة لتطوير التشريعات والقوانين برشاقة ومرونة؛ إذ أطلقت حكومة الإمارات في عام 2019 «مختبر التشريعات» لدراسة أثر التكنولوجيا المتقدمة، واستحداث القوانين والتشريعات وتطويرها في بيئة تسمح بالتجربة والتعلم، وعلى نحو تدريجي، كما يجري الآن بالنسبة إلى السيارات الذاتية القيادة؛ لتقييم نتائج تجربتها في أماكن محددة، ومعرفة التحديات المحيطة باستخدامها؛ للخروج بالتشريعات المناسبة لها. كما أجرت حكومة الإمارات أكبر عملية تحديث واستحداث للتشريعات في عام 2021 ضمن إطلاق «مشاريع الخمسين» لمواكبة تنفيذ «مئوية الإمارات 2071»، مثل استحداث

قانـون حمايـة البيانـات. ونشـير هنـا إلى المركـز المتقـدم الـذي حققتـه حكومـة الإمـارات باحتلالهـا المرتبـة الرابعـة عالميًّـا في مواكبـة الأطر القانونيـة للأعـمال الرقميـة، بحسـب مـؤشر التنافسـية العالمـي لعـام 2019 الصـادر عـن المنتـدى الاقتصـادي العالمي.

مستقبل الرقمنة في دولة الإمارات

طموحـات دولـة الإمـارات كبـيرة، ورؤيتهـا الاسـتشرافية التـي رسـمتها للمسـتقبل، المتمثلة في مئويـة الإمارات بأن تصبـح الدولة الفُضْلى في العـالم بحلـول عـام 2071، هـي رؤيـة مُلهمـة تحـرّك العقـول، وتوفـر للمواهـب والأجيـال المقبلة فُرص العمل والإنجاز. وسـيقود هـذه الرؤية صاحب السـمو الشـيخ محمد بـن زايد آل نهيـان رئيس الدولـة، حفظه الله، وصاحـب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتـوم، نائب رئيـس الدولة رئيـس مجلـس الـوزراء حاكـم دبي، رعـاه الله، وإخوانهـما أصحاب السـمو أعضـاء المجلـس الأعـلى للاتحـاد حـكام الإمـارات؛ وبهـذا تدخـل دولـة الإمـارات عهـدًا جديـدًا لتحقيق مزيـد من الإنجـازات العالميـة في الرقمنة عـن طريق الاسـتمرار في تنفيذ اسـتراتيجية الإمارات للـذكاء الاصطناعي 2031، واسـتراتيجية الإمـارات للحكومة الرقميـة 2025 لتحويل الحكومة إلى حكومـة رقميـة مـن حيـث التصميـم (Digital by Design)، والتحول الرقمـي الكامـل للخدمـات الحكومية بنسـبة 100 في المئة، وإعـادة تصميم الخدمـات الحكوميـة بالاعتـماد عـلى التقنيـات الحديثـة، مثـل الـذكاء الاصطناعـي وإنترنـت الأشـياء؛ لتكـون مرتكـزةً عـلى المتعاملـين، وأكثر

مرونة واستدامة واستباقية، ومتناسبة مع العصر الرقمي؛ بهدف تحقيق جودة الحياة ورفاهية المتعاملين وسعادتهم.

وتُمثّل بعض «مشاريع الخمسين»، التي أطلقتها الحكومة العام الماضي (2021)، فرصًا جديدة للرقمنة ستدفع الاقتصاد الرقمي إلى مستويات جديدة من النمو. ونذكر هنا -على سبيل المثال- مشروع مسار التكنولوجيا (Tech Drive)، ومشروع الشبكة الصناعية الرابعة لتحويل القطاع الصناعي في الدولة إلى قطاع صناعي ذكي بوساطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والتوأمة الرقمية، والصناعة الثلاثية الأبعاد، وغيرها من التقنيات. كما نشير إلى مشروع «100 مبرمج كل يوم»، ومشروع «قمة PyCon العالمية للبرمجة».

وهناك فرص كبيرة لدولة الإمارات لتحقيق الريادة العالمية في الرقمنة والتحول إلى اقتصاد رقمي مستدام؛ فالثورة الرقمية المقبلة هي الثورة الخضراء. وستحتاج هذه الفرص إلى التفكير بعقلية «النمو الأُسّي» (Exponential Growth)؛ أي التركيز على التغيير الأُسّي بالتكنولوجيا؛ التغيير الذي يُحدِث أثرًا وتحولًا كبيرَين، ويحقق عوائد ونتائج عظيمة. ولا نغفل عن مواجهة التحديات التي تأتي بها التكنولوجيا، مثل التحيّز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وعدم المساواة، وغيرهما من التحديات الأخلاقية؛ ما يُوجِب علينا -نحن البشر- أن نكون أكثر تبصرًا في استخدام التكنولوجيا الإنسانية المرتكزة على الإنسان أولًا، والاعتماد على المبادئ الإنسانية والأخلاقيات الحميدة في تصميم هذه

التكنولوجيا واستخدامها؛ لنضمن العدالة والمسؤولية والاستدامة، مع مراعاة ما يحتاج إليه المجتمع؛ بهدف تحقيق مستقبل أفضل لنا وللأجيال المقبلة. وكما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: «إن دولة الإمارات تعزز موقعها في تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، واستشراف مستقبلها، وتوجيهها إلى خدمة الإنسان وتقدمه ورفاهيته، وتؤمن بأن قيمة التكنولوجيا تكمن في قدرتها على تغيير حياة البشر إلى الأفضل، وأن مسؤوليتنا أن نجعل من التكنولوجيا جسرًا للبناء والتقدم والأمن والاستقرار للجميع».

تحولات الإعلام الجديد وتحديات التعايش مع بيئة الرقمنة والذكاء الاصطناعي

عبدالرحيم البطيح النعيمي

إن فكرة البحث عن إعلام جديد ليست وليدة التغيير الذي نشهده حاليًّا في جميع مناحي الحياة؛ فعند انهيار المعسكر الاشتراكي تحدَّث الناس بإسهاب عن النظام العالمي والإعلامي الجديد، وقد شهدت مرحلة الحرب الباردة كثيرًا من الشَّدّ والجذب بشأن المبادئ الإعلامية التي ينبغي أن تسود العالم، ومنها فكرة بناء نظام إعلامي جديد.

وفي تسعينيات القرن العشرين، مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تغيّرت -على نحو دراماتيكي- العوامل التي تُمثّل دعامة أساسية للإعلام الدولي. والآن، بعد مضي كل هذه السنوات من الصراع، وبالرغم من أن بعض الجهات في العالم لا تزال تدافِع عن الحق في النزعة الاستقلالية لسياسات اتصال وطنية؛ فإن جهات عدَّة في العالم أيضًا تعتقد أن قضية النظام العالمي الجديد للمعلومات والإعلام لم تعُدْ قضية عالميّة؛ بل حتى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تخلّت عنها، أو في أقل تقدير قلّلت اهتمامها بها.

إن ما حدث هو أن نظامًا إعلاميًّا جديدًا آخر أطلَّ بأدواته ونزعاته وأهدافه، ولم يصمد أمامه واحد من أعلى أبراج الإرسال التلفزيوني في ميدان «ألكسندر بلاتس» في شرق برلين؛ فقد هزمته أطباق التلفزيون الصغيرة التي انتشرت سريعًا في شرق أوروبا. وكان برج «ألكسندر بلاتس» يهدف في الدرجة الأولى إلى صَدّ التيار التلفزيوني الآتي من محطّات تلفزيونية وإذاعيّة غربيّة أسّست لنظام إعلامي جديد آنذاك.

وكما يرتبط النظر في موضوع الإعلام الجديد بالانتقال التكنولوجي -مثلما حدث بعد ظهور المطبعة، والتلجراف، والفونوجراف، والراديو، والتلفزيون، ثم الإنترنت التي قسمها المختصون إلى وسائل وتكنولوجيا تقليديّة وأخرى مستحدَثة وجديدة- فإنه يرتبط أيضًا بالنظام الإعلامي نفسه. وقد قسمه بعض الناس إلى نظام جديد، وآخر قائم رفضته دول الجنوب التي علَتْ أصواتها لإثبات الاستقلال السياسي بعد التخلص من سيطرة الاستعمار على أرض الواقع بعد مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي.

وكان القرن العشرون في حالة تبايُن واسع في النظام الاتصالي بين دول لديها أنظمة اتصال قوية عابرة للحدود، وأخرى تستطيع بصعوبة تدبير أمور اتصالاتها محليًّا، وكان هناك مَن يؤمن بحرية الاتصال وحق الإنسان به، وهناك مَن يرفضه.

وحاليًّا نعيش مرحلة جديدة كليًّا من التحولات التكنولوجية والاتصالية، أدّت إلى ظهور أشكال وتطبيقات ونظم إعلامية جديدة

تحمل خصائص غير مسبوقة، مع تحول كامل في الطريقة التي يتواصل بها الناس فيما بينهم؛ فضلًا عن توسّع كبير في آفاق المعرفة والمعلومات؛ فقد أصبح بإمكان عامَّة الناس في مختلف أنحاء العالم استخدام أنظمة المعلومات الذكية المتقدمة، وتكنولوجيَّات الاتصالات المختلفة التي توفر مساحات واسعة ومفتوحة للتواصل الحي والتفاعلي.

إن هذا التطور التكنولوجي المتسارع لا يقدم لمنتجي الإعلام ومتلقّيه وحدهم الفرص الواسعة لأن يعرفوا، أو يفهموا، أو حتى يشعروا بما يجري في أماكن بعيدة جدًّا عنهم ولا يمكن الوصول إليها؛ بل مكّنهم أيضًا من التفاعل مع عناصر الأحداث البعيدة والاندماج بها.

وقد جاءت وسائل الإعلام الجديدة بتحديات لا حَدّ لها فيما يخص المفاهيم والتقاليد والأساليب الموروثة في منظومة إنتاج المحتوى الإعلامي، وتوصيله إلى الناس في أي مكان من العالم. وبفضل استخدام التقنيات الرقمية والذكية المتقدمة تغيَّرت الطريقة التي يتفاعل بها الناس فيما بينهم، وينقلون عبرها الأفكار والتجارب والأحداث، ولا سيَّما في ظل ما يُطلَق عليها «وسائل التواصل التفاعلية الموزعة» (Distributed interactive media)، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، والعوالم الافتراضية، وشبكات الألعاب المتعددة اللاعبين، والمؤتمرات البُعدية التفاعلية، وغيرها.

وتبعًا لهذه التطورات أصبح المجال مفتوحًا، وبلا حدود، للتعبير الحر المفتوح عن النفس وعن الآخرين، وتوسَّعت آفاق نقل التجارب

والأحداث والمشاعر والأحاسيس والحاجات إلى الآخرين من أطرها المحدودة مكانيًّا وزمانيًّا إلى حالة غير مسبوقة للاندماج في المجتمع العالمي ضمن مجال حيوي تفاعلي لا تُحده حدود.

وكانت وسائل التعبير عن النفس والتواصُل الإنساني، وطرقهما، وأساليبها قد تطورت عبر القصص القديمة المرسومة على جدران الكهوف؛ ثم تطورت قدرة الإنسان على الكلام، فظهرت الحكاية الشفاهية؛ ثم تطور التعبير بالكتابة؛ ثم زاد الأمر بظهور الطباعة وتطورها؛ فتحول الكلام العابر غير المرتَّب إلى سرديات منظمة مكتوبة أو مطبوعة. ومع ذلك ظلت الرواية الشفاهية للقصص والأحداث والمواقف والمشاعر وسيلة مهمَّة وأساسية، جنبًا إلى جنب مع روايتها بالوسائل البصرية والسمعية والكتابية والطباعية.

وأعقب ذلك الانتقال إلى الآلة مُمثلةً في المطبعة، والإذاعة، والتلفزيون، وأدوات التصوير المختلفة، ومسجلات الصوت والفيديو وغيرها في مرحلة الإعلام التقليدي؛ ثم جاء التطور الكبير بدمج هذه الوسائل بعد ظهور الإنترنت، وتطور الوسائط المتعددة التي جمعت النص والصورة والصوت في منصة واحدة، وأصبح التطور أكثر قوةً بظهور التقنيات التفاعلية التي باتت تحقق للناس مجالًا جديدًا للاتصال متعدد الاتجاهات، وصولًا إلى حدوث النقلة الرقمية الذكية الجارية في وقتنا الراهن، التي تجمع بين كل ما تقدم في منصة واحدة.

وقد صنع الإعلام الجديد مفهومه الخاص بالخبر -وهو جوهر صناعة الإعلام- وتقنياته وصناعته ونشره؛ بل لم يعُدْ مجرد وصف لحدث يحظى بالاهتمام؛ ولكنه أصبح عرضة للمشاركة بطرق متعددة، كما أنه أصبح عرضة للتفاعليَّة في عملية الاتصال والتفاعل بين الآلة والبشر، وتفضيله وقابلية التعليق عليه، فضلًا عن مجموعة واسعة من العمليات التي تُجرَى في أثناء صناعة الخبر وترويجه في شبكة الإنترنت أو المنصات المحمولة، في وقت خرجت فيه الهواتف الذكية من كونها مجرد أدوات للتواصل الفردي، ودخلت في منظومة أنظمة التشغيل والاتصال عبر الإنترنت.

ومنذ بدايات التحول إلى الرقمنة باتت عملية صناعة الإعلام تقوم على مفهومَيْن رئيسيَّيْن هما: التخصيص والفردانية؛ وهما حقان ظل الإنسان يسعى إليهما طويلًا، ويرتبط تحقيقهما الآن بالتطورات الجارية في تكنولوجيات دراسة اتجاهات المجتمعات وتفضيلات الأفراد، وتحليل رغباتهم واهتماماتهم باستخدام إمكانيات الذكاء الاصطناعي، ونظم تحليل البيانات الضخمة.

وعلى سبيل المثال جعلت البيانات الوصفية المادة الإعلامية في جميع أشكالها -نصوصًا ومقاطع فيديو وموسيقى- لا تقوم على البيانات وحدها؛ إذ أضافت إليها ما جعلها أكثر فاعليَّة في الوصول إلى الناس. كما مكّن تحليل البيانات الضخمة منصات الإعلام والترفيه الرقمي من البث المخصص، وتصنيف اتجاهات المشاهدة وفقًا للرغبات والمكان الجغرافي... إلخ.

ونخلص من ذلك كله إلى أن العالم بات يعيش مرحلة تحول كاملة ومتسارعة في خطواتها وتكنولوجياتها وتطبيقاتها، ونقلة كبيرة من عصر المعلومات إلى عصر الانتباه، ومن الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي؛ وهو وضع تغيَّرت معه بيئة وسائل الإعلام وطبيعتها، وتطورت فيه نظم جَمْع الأخبار، وعمليات الإنتاج والتوزيع.

كما نخلص للإشارة إلى مجموعة التحديات المُواكِبة للتطورات المتسارعة في البيئة الإعلامية الجديدة؛ مع الوضع في الحسبان عملية الانتقال الأولى من التناظرية إلى الرقمنة مع الجيل الأول من الإنترنت، أو الويب (1.0) التي جاءت بالإعلام الجديد، الذي اضطلعت به شركات التكنولوجيا والاتصالات والكمبيوتر قبل كليات الإعلام ومؤسساته.

أما النقلة الثانية، فجاءت بها الويب (2.0)، التي مكَّنتنا من التفاعل مع البيانات والمحتوى، وقادتنا إلى الوضع الراهن؛ مع التطور الكبير في الهواتف الذكية ومنصات التواصل، وظهور العوالم الافتراضية والميتافيرس والعملات الرقمية وشبكات البلوكتشين، وانتقال السيطرة إلى شركات الإنترنت العملاقة، وصولًا إلى النقلة الثالثة التي تعمل على الخروج من مركزية الإنترنت من خلال الويب (3.0)، التي يُفترَض أن تحقق اللامركزية، وتنقل الشبكة إلى أيدي الناس.

الإمارات والاقتصاد الرقمي

الدكتور علي محمد الخوري

تتلاشى اليوم المساحات التي كانت تفصل بين العالَمين الحقيقي والافتراضي؛ بفضل التطورات التكنولوجية المذهلة في العقدين الأخيرين؛ ما أحدث نقلة علمية ومعرفية في مفاهيم عمل المؤسسات والأسواق وأُطرها، ومعايير التنافسية، وتكوين القيمة الاقتصادية، وغير ذلك. وأصبحت الحكومات إزاء ذلك كله في مواجهة منعطف جديد في عالم يشهد انهيارات اقتصادية متتالية، وسيطرة مُحكمة من الشركات التكنولوجية؛ ما يتطلب تطوير قدرات مبتكرة للتحول من النماذج الاقتصادية الكلاسيكية إلى نماذج معتمدة على التكنولوجيا والمعلومات؛ وهو ما يُشار إليه حاليًّا بالاقتصاد الرقمي.

وقد أصبحت الحكومات اليوم أمام مقاييس جديدة تستدعي بالضرورة التركيز على مفهوم الاقتصاد الرقمي في سد الفجوة الرقمية، التي قسمت دول العالم إلى قسمين: دول ترسم مستقبلها، وأخرى تحاول أن تستوعب ما يحدث من حولها، ومن ثَم تستنسخ التجارب الدولية.

وتُعَدّ دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول السبّاقة في ميدان تطبيقات الاقتصاد الرقمي، ولا سيَّما مع اقتحامها الجريء لكثير من جوانب الثورة الصناعية الرابعة. ولطالما اهتمّت دولة

الإمارات بالاقتصاد المعرفي والرقمي؛ فقد كانت من أولى الدول العربية التي توجَّهت إلى هذا المجال قبل سنوات عدَّة، واستطاعت في مدَّة وجيزة تحقيق إنجازات مُتفردة؛ لتصبح النموذج الأبرز إقليميًّا في تبنّي التكنولوجيا والأتمتة والتحول الرقمي على المستويين الحكومي والخاص؛ ما أوصلها إلى المركز الأول عربيًّا لثلاث دورات قياس متتالية في مؤشر الاقتصاد الرقمي، الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي في جامعة الدول العربية، والمركز الأول عربيًّا والحادي عشر عالميًّا في مؤشر المعرفة العالمي 2021، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

وحلّت دولة الإمارات ضمن مجموعة أفضل الدول على مستوى العالم في التحول الرقمي الحكومي، لتكون بذلك الدولة العربية الوحيدة في هذه المجموعة، وذلك وفقًا لتقرير النضج الرقمي الحكومي (GovTech) الصادر عن البنك الدولي لعام 2021، الذي يقيس مستويات نضج التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تسيير العمل بالقطاع الحكومي في 198 دولة.

والخلاصة أن دولة الإمارات استطاعت أن ترسم لنفسها مسارًا تنمويًّا، معتمدةً على ركيزتين أساسيتين هما: (1) تطوير الفكر الإنساني في مجتمعها؛ (2) الاستثمار في الابتكارات والتكنولوجيات المتطورة.

الاقتصاد الرقمي أولوية استراتيجية اقتصادية أساسية

كان قرار دولة الإمارات عدمَ الاكتفاء بمقعد المُشاهِد لمسرح التطوير التكنولوجي العالمي قرارًا استراتيجيًّا؛ بل إن الدولة قررت

-بـدءًا مـن قيادتهـا- أن تكـون لاعبًـا رئيسـيًّا في عـالم التكنولوجيـا، وأن تقـدم قيمـة مضافـة في هـذا المجـال، فضـلًا عـن اسـتيعاب التكنولوجيـا وتعظيـم العائدَيْن الاقتصـادي والاجتماعي منها؛ وذلك يعكس الفلسـفة الإماراتيـة التـي تـرى أن الاقتصـاد الرقمي ليـس نشـاطًا اقتصاديًّا محدود الأُطُـر والأبعـاد، بـل يمثـل بوابـة الفـرص لبنـاء عِـماد مسـتقبل اقتصـاد دولـة الإمـارات، وترسـيخ أسـس التنميـة المسـتدامة فيها.

الشكل (1): أبرز استراتيجيات الاقتصاد الرقمي ومبادراته في دولة الإمارات

نتائج دولة الإمارات في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

مـا لا يتم قياسـه لا يحقـق غاياتـه؛ وحتى يمكـن تقييم نتائـج تطبيق اسـتراتيجيات الدولـة، واسـتثماراتها، وجهودهـا الدؤوبـة في الاقتصـاد الرقمـي، فـإن أفضـل مقياس لذلـك هو مـؤشر الاقتصاد الرقمـي العربي الـذي يقيـس نتائـج 22 دولـة عربيـة، ويقارنهـا بنتائـج دولتي سـنغافورة

وماليزيا على سبيل المقارنة المرجعية. ويهدف المؤشر الذي أُطلق في عام 2018 إلى قياس إنجازات الدول العربية وفقًا لمقاييس ترتبط بالرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، وهو المشروع العربي الطموح الذي أُعلن في أبوظبي عام 2018 لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

الشكل (2): الأبعاد الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي

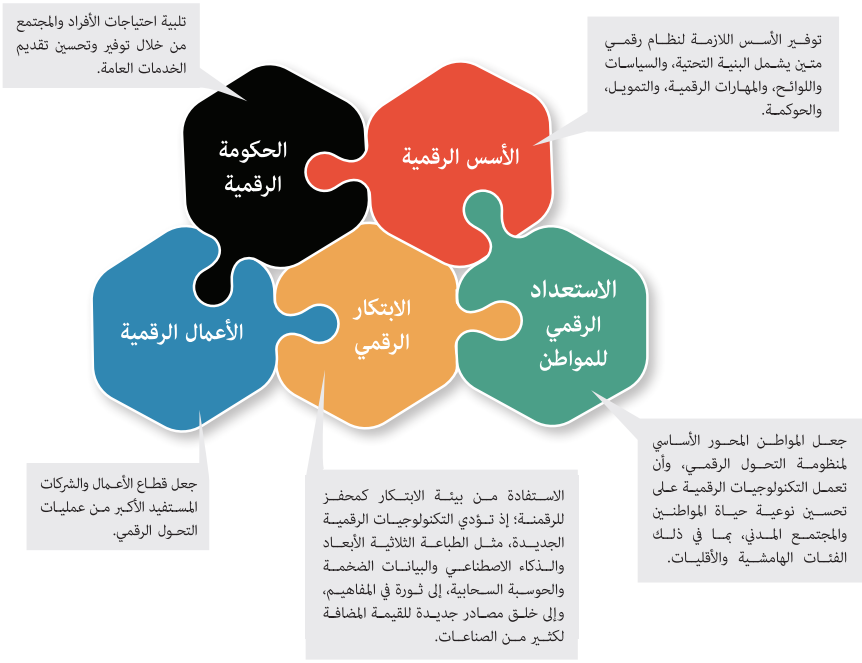

وحققت دولة الإمارات المركز الأول خلال دورات التقرير في أعوام 2018، و2020، و2022 على التوالي؛ لتترجم جديّة مبادراتها ونجاح استراتيجياتها في الاقتصاد الرقمي. وتوضّح النتائج الرئيسية

الشكل (3): نتائج دولة الإمارات في تقرير المؤشر العربي وفقًا للمحاور الرئيسية

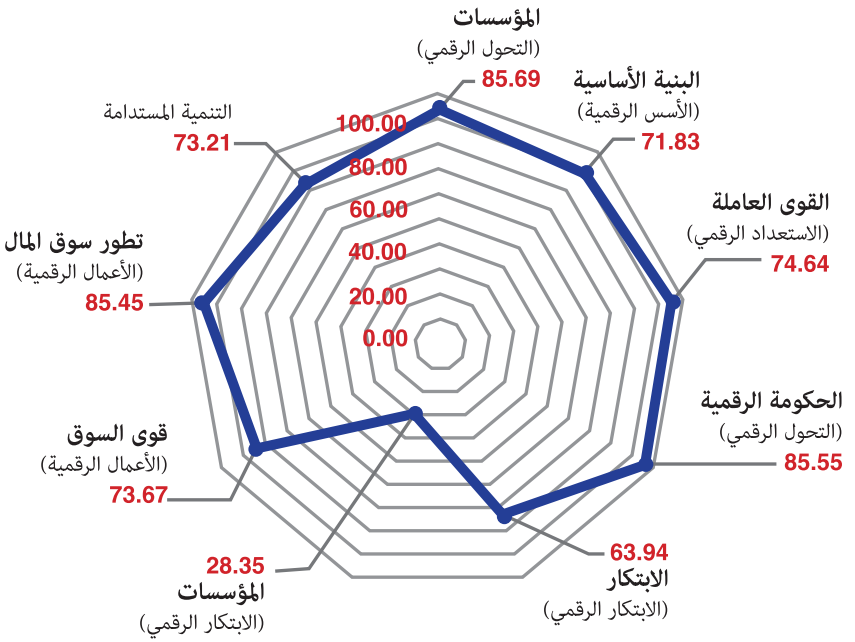

أن هناك حاجة مُلحّة إلى تعميق ركيزتَي «الابتكار والإبداع» و«المعرفة والتكنولوجيا». والحقيقة أن هاتين الركيزتين تمثلان الفارق الحقيقي بين الدول الصانعة والمنتِجة للتكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وبعض الدول الأوروبية، وبقيَّة دول العالم التي تحاول اللحاق بالسباق التنافسي في إنتاج التكنولوجيا والمعرفة بتفعيل الابتكار، وإنتاج منتجات تكنولوجية تحقق القيمة المضافة الاقتصادية ذات العائد الاستراتيجي الملموس والمثمِر إيجابيًّا في مؤشر الناتج المحلي للفرد.

ثـم إن هنـاك اسـتراتيجيات عـدَّة يمكـن اعتمادهـا لغايـات امتـلاك المعرفـة والقـدرة على الابتـكار، ويجـب أن يتصدرهـا قطـاع التعليم؛ ولا بـدَّ من أن تتسـم هذه الاسـتراتيجيات البعيـدة المدى بمسـتهدفات يُخطَّط لتحقيقهـا عـلى مدى عـشر سـنوات، وترتبـط بالأولويات الوطنيـة. وهنا نـود تسـليط الضـوء على أهميـة تصميم هذه الاسـتراتيجيات لتكـون أكثر جـرأة واقتحامًـا لهـذا الميـدان مـن خـلال تمكـين القطـاع الخـاص المُوجّه والمتخصـص بإنتـاج التكنولوجيا.

كـما أن التطـورات المتسـارعة في الميـدان الرقمـي تسـتوجب إعـادة النظـر في أدوار الأجهـزة الحكوميـة بصفتها كيانات مُمكّنـة وداعمة لتطوير القطاعـات المختلفة، بـدلًا مـن أداء دور «الوحدات التنفيذيـة». ويتطلب الانتقـال إلى ذلـك تحفيز القطـاع الخـاص وإشراكه في تحقيق المسـتهدفات الوطنيـة، وخاصـة المرتبطـة بمـؤشرات الابتـكار والنمـو الاقتصـادي، وفـرص العمـل، وتقليـص الإنفـاق الحكومي.

ولنـدع الأرقـام تتحـدث عـن نفسـها؛ فبحسـب البيانات المنشـورة أسـهم قطـاع التكنولوجيـا في الولايـات المتحـدة عـام 2021 بنحـو 1.8 تريليـون دولار أمريكـي في الناتـج المحـلي الإجمـالي (أي ما يعـادل 9.3 في المئـة). والمثـير أيضًا هو أن هذه النسـبة المئوية لإسـهام قطـاع التكنولوجيا في الناتـج المحـلي ظلـت ثابتـة نسـبيًّا منذ عـام 2018.

وتؤكـد البيانـات الاقتصادية تغـوّل مزيد من الـشركات في الاقتصاد الأمريكـي، وارتفـاع نسـبة إسـهامها في نمـو الناتـج المحـلي الإجمـالي

الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال يبيّن تقرير «تأثير جوجل الاقتصادي» أن منتجات «جوجل»، مثل محرك البحث والخرائط والإعلانات، أسهمت في نمو الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بنحو 617 مليار دولار في عام 2021.

أما على الصعيد المحلي، فأوضح التقرير أن منتجات «جوجل» أسهمت في نمو الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات بنحو 11.3 مليار درهم عام 2021.

وذلك كله يدفعنا للنظر إلى زاوية أخرى وجديدة، هي جدوى وأهمية تأسيس ودعم شركات إماراتية عابرة للحدود، تتّسم بالتغطية الإقليمية الواسعة، وتتخصص بالتكنولوجيات الحديثة المتطورة، وتخصص جزءًا كبيرًا من موازناتها للبحث، والتطوير، والابتكار، والتسويق، وإنتاج المعرفة، وتوطينها، وتمكينها من الاستعانة بأفضل العناصر الدولية الناجحة في مجالها.

ونرى هنا أهمية أن يكون الهدف من تأسيس مثل هذه الشركات ودعمها هو المنافسة العالمية من حيث حجم الأعمال والمعاملات والأرباح والمنافسة والمقارّ الدولية، وأن تضع نُصب أعينها أهدافًا طموحة لتكون بمستوى الملعب الدولي الكبير للشركات العالمية العملاقة؛ فما نراه اليوم هو أن الاقتصادات العالمية باتت تعزز مراكز القوى وقوتها الناعمة عن طريق المنصات والشركات التكنولوجية العالمية، التي أصبحت قواها تعادل، أو تفوق في كثير من الأحيان،

القوى الاقتصادية الكبرى؛ بل باتت تسيطر بثرواتها وتأثيرها على الرأي العام والأنظمة السياسية للدول.

وما يدعو إلى التفاؤل في الأمر هو أن صُعود مثل هذه الشركات ونجاحها اليوم لا يتطلبان سوى بيئات عمل حاضنة ومُمكنة للعقول الطموحة والمُفكّرة والمثابرة، وستتكفل آليات العصر الرقمي بنقل الأهداف المأمولة من خيال نشيط إلى أفكار حقيقية وواقع ملموس.

القبيلة – البنية السياسية الأولى: قراءة تاريخية

الأستاذة الدكتورة فاطمة الصايغ

تُعَدُّ القبيلة أساس البنيتين الاجتماعية والسياسية في «منطقة الإمارات»؛ فالنظام القَبَلي هو عصَب الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع التقليدي.[1] وينتمي شعب دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قبائل عربية أصيلة ذات خلفيات متعددة. ويُعَدّ تجمُّع قبيلة بني ياس والقواسم من أكبر التجمُّعات القَبَلية في المنطقة. وتتشارك قبيلة بني ياس في حكم المنطقة الممتدة من أبوظبي إلى دبي، بينما حَكَم القواسم المنطقة الممتدة من الشارقة حتى رأس الخيمة، إضافةً إلى المنطقة الممتدة على بحر عُمان، وهي ساحل الشميلية.

وفي مثل هذه المجتمعات تُعَدُّ التقاليد والأعراف القَبَلية الدستور الذي تسير عليه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2] وهذا الانكفاء على القبيلة يُعزى إلى امتلاكها القدرة على توفير الحماية للأفراد وتحقيق الامتيازات لهم، إضافةً إلى تعزيز شعور الانتماء إلى الوطن.

---

1 مجموعة مؤلفين، **مجتمع الإمارات** (العين: منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004)، ص 95.

2 للمزيد انظر: عبدالحفيظ محمد شناق، **التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبوظبي: مؤسسة دار الفكر الجديدة، 1986)، ص 104.

وبعد قيام الاتحاد أصاب التغير عصَب الحياة الاجتماعية؛ وأُولى الجماعات التي تأثَّرت بالتغيُّر كانت القبيلة؛ إذ امتدَّ التغيُّر إلى الوظائف الأساسية التي كانت تضطلع بها، والأدوار المتوقعة من أفرادها. ومن أهم مظاهر التغير الاجتماعي فقدان القبيلة الخصائصَ الاجتماعية المهمة التي اكتسبتها في النظام التقليدي؛ فلم تعُد العشيرة أو القبيلة وحدة اقتصادية أو سياسية. كما فقدت القيادة القَبَلية الثانوية كثيرًا من أهميتها، ولم يبقَ لها غير القيادة العليا التي يُمثّلها الشيوخ والحكام؛ إذ أصبحت صلة الفرد القَبَلي بمَن يُمثّل سلطة الدولة مباشرةً، لا بشيخ القبيلة.

القبيلة ودورها التاريخي في تشكيل الكيان السياسي

يجد المتتبع لتاريخ منطقة الإمارات السياسي حتى منتصف القرن العشرين أن القبيلة كانت الحاضنة الأولى للكيان السياسي، لا العكس؛ كما يُلاحظ أن النشأة الأولى للكيانات السياسية بالمنطقة في أطوارها المختلفة ارتبطت بالقبيلة الحاكمة؛[3] لكنَّ العلاقة بين القبيلة والدولة شهدت كثيرًا من المتغيرات، ولا سيَّما مع دخول لاعبين آخرين على خط تلك العلاقة، وخاصةً القوى الأجنبية الاستعمارية التي جاءت إلى المنطقة؛ فساعد وجود «القبيلة الحاكمة» الدولةَ على التحالف مع القبائل الأخرى، وتحقيق قَدْر من الوحدة الوطنية في مواجهة التهديدات الخارجية.

3 فاطمة الصايغ، **الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة** (العين: دار الكتاب الجامعي، 2000)، ص 57.

وظهر في منطقة الإمارات حلفان رئيسيان سيطرا على المنطقة سياسيًّا وجغرافيًّا: القواسم، وبنو ياس؛ وهذان الحلفان هما مجموعتان من القبائل والعشائر ارتبطت مع بعضها بعضًا بروابط التضامن السياسي، والخضوع لزعامة سياسية واحدة. ومن أبرز قبائل بني ياس: آل بوفلاح، والظواهر، والمناصير، والعوامر، والقبيسات، والسودان، والمزاريع، والرواشد، وغيرها.[4] أما تجمُّع القواسم؛ فشمل آل علي، والعبادلة، والمهرة، والشحوح، والنقبيين، والشويهين، والزعاب، والطنيج، والخواطر، وبني قتب، والمطاريش.[5]

وفي العلاقة بين القبيلة والدولة نقف على ثلاث محطات تاريخية رئيسية؛ أُولاها التحالف التاريخي بين حلفي بني ياس والقواسم في القرن الثامن عشر؛ وثانيتها اللقاء التاريخي الذي عقده الشيخ زايد بن خليفة بن شخبوط آل نهيان (زايد الكبير) في عام 1906 في الخوانيج، وجمع فيه القبائل الكبرى بمنطقة الإمارات؛ وثالثتها اجتماع سيح السديرة أو السميح بين شيخي بني ياس، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، الذي أسفر لاحقًا عن قيام دولة قومية وطنية هي دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971.

---

4 انظر: س. ب. مايلز، **الخليج: بلدانه وقبائله** (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1983)، ص ص 254–255.

5 انظر: محمد حسن العيدروس، **دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال** (الكويت: ذات السلاسل، 1989)، ص 45.

الأحلاف القَبَلية ودورها في حماية المنطقة من التهديدات الخارجية

دشَّن القواسم حكمهم بتوحيد القبائل وإقامة حلف عُرف باسم «حلف القواسم»، وأنشأت قبائل بني ياس حلفًا بين قبائلها القوية هو «حلف بني ياس». وأدى الحلفان دورًا مهمًّا في بناء الكيانات السياسية، وفي مقاومة الغزو الأجنبي. وبينما نجح الشيخ سلطان بن صقر بن راشد القاسمي في التعامل مع السيطرة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نجح الشيخ زايد الكبير في لمّ شمل قبائل بني ياس المتنازعة، وتدشين مرحلة جديدة في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستطاع بناء دولة واسعة ذات نفوذ سياسي، وقوة عسكرية ضاربة، أسهمت في الحدّ من الأطماع الأوروبية والإقليمية، وحماية استقلال بلاده الداخلي ونفوذه القَبَلي.

اجتماع الخوانيج عام 1906: مجهود قَبَلي في مواجهة التحديات

كان الشيخ زايد الكبير مدركًا أهميةَ وحدة القبائل لمجابهة أيّ تهديد تواجهه المنطقة؛ ولهذا سعى مع غيره من زعماء هذه القبائل إلى إيجاد صيغة قَبَلية لوحدةٍ تجمع جهودها؛ وهكذا عُقد اجتماع الخوانيج في عام 1906، وأصبح نواة أول فكرة وحدوية في منطقة الإمارات.

واستطاع الشيخ زايد الكبير، بالتحالف والتفاهم مع القبائل الأخرى، تحقيق وحدة وطنية لصدّ الأخطار التي تُواجهها المنطقة؛

فهو مدركٌ أن تحقيق الوفاق ودرء الشقاق يُحققان قَدْرًا كبيرًا من الأمان والاستقرار، ويُنعشان الاقتصاد. وكانت القبيلة وامتدادها التاريخي وتفرعاتها وعمقها من العناصر التي توجه حركة القبائل، وشبكة علاقاتها مع التجمعات القَبَلية الأخرى؛ وكان ذلك يمنحها القوة والسيطرة، كما يمنح أفرادها إيمانًا عميقًا من خلال إحساسهم بقيمتهم العددية والتاريخية، إضافةً إلى شعورهم بأن المجتمع يعتمد عليهم في تشكيل تنظيماته وبناء مؤسساته الاجتماعية.

القبيلة ودورها في بناء الدولة القومية الحديثة

في عام 1968 حدثت انعطافة قوية في علاقة القبيلة بالدولة؛ ففي ذلك اللقاء التاريخي، الذي عُقد في فبراير 1968 في السميح أو ما عُرف بـ «سيح السديرة»، اجتمع حاكما أبوظبي ودبي: الشيخ زايد والشيخ راشد، وأسفر الاجتماع لاحقًا عن قيام اتحاد شامل ضمَّ سبع إمارات، وبذلك بدأ الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل القَبَلي المشترك، في سبيل بناء دولة قومية وطنية تشمل كل أطياف المجتمع.

ومع بزوغ فجر الاتحاد وصدور الدستور انتقلت العلاقة بين الطرفين: القبيلة والدولة، إلى طور جديد؛ فقد انتقل الثقل في ميزان العلاقة من القبيلة إلى مصلحة الدولة القومية. وعلى الرغم من هذا الانتقال لم يُهمَّش دور القبيلة قطُّ؛ فقد أُسّس في كل إمارة ما يُسمى المجلس الاستشاري، الذي كان يضمّ وجهاء القبائل وأعيانها، الذين

تحـوَّل دورهـم إلى دور استشـاري للإمارة، بينما ظهرت مؤسسـات الدولة المدنيـة لتتحمـل العـبء الاجتماعـي الـذي اضطلعـت بـه القبيلة سـابقًا. كـما اسـتفادت الدولـة الوطنيـة مـن القيـم القَبَليـة لبـث روح الانتـماء إلى الدولـة القوميـة؛ فغابـت مصطلحات مثـل «العصبيـة القَبَليـة»، لمصلحة الـولاء للدولـة الوطنية.

قيم القبيلة: التضامن المشترك ودوره في تنمية الولاء للدولة

يمكـن تقسـيم التضامـن القَبَـلي إلى تضامـن سـياسي، واقتصـادي، واجتماعـي. أمـا التضامـن السـياسي، فيتمثـل في المسـؤولية عـن توفـير الأمـن والحمايـة المشـتركة لجميـع أفـراد القبيلـة؛ في حـين يعنـي التضامن الاقتصـادي أنـه تقـع عـلى عاتـق الشـيخ، الذي يمثـل القيـادة السياسـية ويُعَـدّ الأب الروحي للقبائل، مسـؤولية حماية الحقـوق الاقتصادية لأفراد القبيلـة. ويمثّـل التضامـن الاجتماعـي المسـؤولية عـن ضـمان العلاقـات الاجتماعيـة بـين أفـراد القبيلة.

ومـن المؤكـد أن القبيلـة ومفاهيمهـا سـوف تظـل رمـزًا مـن رمـوز السياسـة في منطقـة شـبه الجزيـرة العربيـة كلها عقـودًا كثيرة مقبلـة. ومن الواضـح أن المتغـيرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية الكبيرة التي طـرأت عـلى مجتمـع دولـة الإمـارات لم تُلـغِ مهمـة القبيلـة؛ حتـى إنـه لا توجـد علاقـة بـين ارتفـاع مسـتوى التعليـم، والتخـلي عـن الانتـماء إلى القبيلـة؛ فقـد لوحـظ العكـس؛ إذ إن ارتفاع مسـتوى التعليم يجعـل الفرد

أكثر تمسكًا بالقبيلة؛ لأن ذلك يضمن له مكانة اجتماعية وسياسية داخل القبيلة وخارجها. كما يتضح أن التحوُّلات الكبيرة في المنطقة لم تنجح في تقليص دور القبيلة؛ وسبب ذلك أنها تعاملت مع القبيلة بصفتها تكوينًا أسريًّا وقرابيًّا فقط، واستبعدت آثارها الاجتماعية الأخرى.

وتُعَدُّ الأعراف البدوية المتوارثة المحور الذي ترتكز عليه سياسات القبيلة ومواقفها تجاه أفرادها؛ فهي المكوّن البدائي للدولة في الإمارات. ولا تُعَدّ دولة الإمارات العربية المتحدة استثناءً، بل لعلها واحدة من التجارب البارزة في الالتحام بين القبيلة والدولة؛ فعلى الرغم من أن للدولة مؤسسات وأذرعًا سياسية مُهيمنة على مختلف شرائح المجتمع؛ فإن للقبيلة دورًا وحضورًا لافتَيْن للنظر وإن بدَوَا خافتَيْن في زمن الحداثة. وتظل القبيلة مسهمًا فاعلًا في تشكيل الطيف العام للدولة، ورسم ملامح خريطة توجُّهاتها الداخلية.

القبيلة والمشاركة السياسية الحديثة

مع ظهور الدولة الوطنية كان أهمّ شاغل لها هو كيفية نقل الولاء من القبيلة إلى الدولة الوطنية من دون الإخلال أو التعرُّض للثقافة القَبَلية؛ فعن طريق غرس الدولة الشعورَ الوطني في نفوس أفرادها، غرست الشعور بالكبرياء والانتماء الوطني الذي وحَّد الأفراد تحت مظلة قيمة واحدة هي الانتماء إلى الوطن الأكبر؛ إذ كان التوجُّه السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم مشاركة المجتمع سياسيًّا؛ كما

يدعم وجوب أن تكون القبيلة حاضرةً؛ لكنْ ليس بمنهجية تقليدية تقوم على التمسُّك بالنَّسَب والعصبية، بل بالمنافسة مع الآخرين.

ومع أن ثقافة القبيلة وانتشارها جزء لا بدَّ من التعامل معه بصفته حقيقةً ماثلةً أمام العيون في مجتمعات الخليج عامةً، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة؛ فإن هذه الثقافة قد وُظّفت التوظيف الأكمل لخدمة الأهداف الوطنية، مثل إيجاد نوع من الانتماء إلى الوطن، وتبيان الحاجة إليه.

وعلى الرغم من أن درجات الانتماء القَبَلي متفاوتة بين أبناء الخليج من حيث عمق المفهوم القَبَلي، والحاجة إليه اجتماعيًّا؛ فإن ذلك الشعور في دولة الإمارات يبدو طاغيًا؛ فبينما يقف الانتماء القَبَلي على مسافة بعيدة من المجتمع بتكويناته وتنظيماته الاقتصادية في بعض الأحيان، يُمثّل الانتماء القَبَلي بعدًا ملموسًا، بل أكثر تفاعلًا وتداخلًا مع الحياة السياسية ومنظومتها. ومع أن بعض الدراسات تقول إن الانتقال إلى الدولة العصرية يحتاج إلى شرط مسبق يتمثّل في تفكيك النظام القَبَلي؛ فإن هذه النظرية أثبتت خَطَأها في منطقة الخليج عامة، وفي دولة الإمارات خاصةً؛ إذ إن القبيلة -برغم قيام الدولة الحديثة- لا تزال تتصدّر المشهدَيْن السياسي والاجتماعي في المنطقة؛ فقد تحوّلت القبيلة من نظام اجتماعي إلى قيمة اجتماعية، وهي القيمة المتمثلة في الانتماء القَبَلي؛ وبقيت القبيلة تُمثل مؤشرًا مهمًّا إلى المواطنة والمكانة الاجتماعية.

الخلاصة

استطاعت القبيلة التكيُّف مع النظام السياسي، والعمل معه بدلَ العمل ضده؛ فلا تزال القبيلة -بإطارَيها السياسي والاجتماعي- موجودة بصفتها قيمة وطنية، ولا تزال محتفظة ببعض مظاهر التآزر الاجتماعي والقيم والتقاليد القَبَلية؛ كما نجح أفرادها في تقديم الولاء للدولة على الولاء للقبيلة. وقد توارى دورُ القبيلة بصفتها مؤسسة تنظيمية اجتماعية، وأصبحت مؤسسات الدولة المدنية تضطلع بالدور الاجتماعي الذي كانت تؤديه القبيلة، ومؤسساتها التقليدية، وأنظمتها الاجتماعية، مثل الفزعة والشوفة والإمارة؛ فوجود دولة المواطنة حَمَى الدولة من أن تكون القبيلة خطّ اللجوء المؤكَّد للانتماءات والنزَعَات والهُويات، وحوَّل تلك المشاعر والولاءات إلى الدولة الوطنية؛ وهكذا بدلًا من أن تُمثّل تلك الانتماءات والهُويات المحلية تهديدًا للدولة الوطنية، شكّلت خط الدفاع الأول عنها.

إن القبيلة لا تزال النواة الأولى للحياة السياسية، والمحور الذي ترتكز عليه اجتماعيًّا وسياسيًّا. وقد تعايشت القبيلة مع الدولة ولم تتعارضْ معها؛ فالاعتزاز بالقبيلة وثقافتها وهُويتها لم يعنِ قطُّ الانكفاء على القبيلة وموروثها، وتهميش غير القَبَليين وإقصاءهم؛[6] بل أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ البداية أنها منفتحة على العالم،

6 انظر: سالي فندلو، **دولة الإمارات العربية المتحدة: الوطنية والهوية العربية-الإسلامية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2001)، ص 10.

وتعيش بين جنَباتها نحو مئتي جنسية، وهكذا نجحت في تقديم صورة جميلة لمجتمع متنوع إثنيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا، ومتعايش مع الآخر بكل تسامُح ومودة وإنسانية.[7]

7 تُظهر الإحصائيات الرسمية أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتضن أكثر من 200 جنسية وعِرق؛ ما يُظهرها بصفتها أكثر مجتمعات العالم تنوعًا من ناحية الأعراق والثقافات واللغات.

الفضاء من منظور إماراتي

الدكتور محمد الأحبابي

أصبح الفضاء بمفهومه الواسع ذا أهمية كبيرة للعالم؛ إذ يوفر مزايا استراتيجية في شتى المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية؛ ولذلك ثمَّة سباق دولي محموم في مجال الفضاء تتزاحم فيه أكثر من 70 دولة لديها برامج وطموحات فضائية، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة التي أدركت أهمية الفضاء، وخاضت غماره بقوة، حتى أصبحت رائدة إقليميًّا في مجال البرامج والأنشطة الفضائية.

ويتناول هذا المقال مفهوم الفضاء وأهميته، مُسلّطًا الضوء على الدور الريادي لدولة الإمارات في هذا المجال، وكيف تُوظّف البرامج والأنشطة الفضائية في دعم تطور الدولة عامةً، ورحلتها الطموحة نحو المستقبل خاصةً.

ما الفضاء؟

يُعرَّف الفضاء بأنه الأنشطة الفضائية التي تعلو خط «كارمن» نحو 100 كيلومتر من سطح الأرض، بما يشمل الأقمار الصناعية بأنواعها ومداراتها، مثل أقمار الاتصالات والتصوير والملاحة، والمهام العلمية، والمحطات الفضائية المأهولة، فضلًا

عن الأنظمة الأرضية الداعمة، مثل منصات الإطلاق والشبكات ومحطات التحكُّم الأرضية. وقد بدأ الإنسان يهتمُّ بالفضاء منذ القديم؛ ولكن الاهتمام العملي بدأ في منتصف القرن الماضي بسباقٍ لاستعراض القوة العسكرية العلمية والتقنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقًا؛ إذ أُرسِل أول قمر صناعي روسي (سبوتنيك) إلى الفضاء في عام 1957، ثمّ تبعه أول رائد فضاء روسي (يوري جاجارين) في عام 1961.

كما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إنزال أول إنسان (نيل أرمسترونج) على سطح القمر في عام 1969؛ وقد سبق ذلك إبرام معاهدة الفضاء الخارجي في عام 1967، التي نصَّت على مبدأ التعاون والاستخدام السلمي للفضاء، وصدَّق عليها أكثر من 111 دولة منها الدول الكبرى. وفي أثناء الحرب الباردة وما بعدها اتَّضحت مزايا عدَّة للأنشطة الفضائية، ومكاسب جمَّة، سواء كانت استراتيجية أو اقتصادية أو علمية؛ ما جعل السباق الفضائي بين الدول المتقدمة -نظرًا إلى ارتفاع تكاليف الأنشطة الفضائية ومخاطرها عامةً- يتحول تدريجيًّا إلى نوع من التعاون الفضائي بين هذه الدول، وخاصةً أمريكا وروسيا؛ بهدف تقليل التكاليف والمخاطر، وتسريع وتيرة الاستكشاف الفضائي. وقد نتج من ذلك التعاون بناء محطة الفضاء الدولية التي تُعَدّ مختبرًا

علميًّا فضائيًّا مأهولًا يدور حول الأرض بصورة مستمرة، وتشترك فيه 15 دولة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين بدأ الاهتمام بالفضاء يزداد، ولا سيَّما في الجانب الاقتصادي؛ إذ أُشرك القطاع الخاص في مجال الأنشطة الفضائية، وخير مثال على ذلك شركة «سبيس إكس» الأمريكية التي أصبحت تطلِق الأقمار الصناعية، وترسل رواد فضاء، فضلًا عن اضطلاعها بكثير من الأنشطة الفضائية الطموحة؛ إذ تتجاوز أصول الشركة حاليًّا 100 مليار دولار. كما باتت الشركات الفضائية توفر حلولًا وخدمات بأسعار تنافسية؛ ما أسهم في نمو قطاع الفضاء العالمي، وخاصةً اقتصاد الفضاء الذي يُقدَّر حاليًّا بنحو 450 مليار دولار سنويًّا، وينمو بوتيرة مستقرة برغم الأزمات العالمية؛ ويُتوقَّع أن يتجاوز تريليون دولار بحلول عام 2030.

ولا شك في أن الفضاء يوفّر مكاسب ومزايا مباشرة وغير مباشرة للدول، ولا سيَّما على المدى البعيد؛ لكنَّ العوامل والتوترات السياسية، وخاصةً بين الدول الكبرى في السنوات الأخيرة، ولَّدت نوعًا من التنافس والسباق الدولي على الفضاء، وخاصةً فيما يُعرَف بـ«عسكرة الفضاء»، التي تسهم هي أيضًا في زيادة المخاطر والتحديات الفضائية؛ ما يهدد الاستخدام السلمي للفضاء على المدى البعيد.

قطاع الفضاء الإماراتي

أدركت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلةً بالمغفور له -بإذن الله تعالى- الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- أهمية الفضاء في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة؛ فبدأت بوادر الاهتمام الفعلي بالفضاء في منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما استقبل -رحمه الله- عددًا من الوفود والبعثات الفضائية من وكالة «ناسا»، وأُهدِيت إليه في إحدى الزيارات قطعةٌ صخريةٌ من القمر، وعلَم دولة الإمارات الذي ذهب إلى القمر ضمن إحدى المهام الاستكشافية التابعة لوكالة «ناسا».

ونتيجةً للرؤية الثاقبة والبعيدة للقائد المؤسس -طيب الله ثراه- بدأ الاستثمار في العنصر البشري، متمثلًا في إرسال عدد من الطلبة الإماراتيين إلى الخارج لدراسة العلوم والتقنيات، ومنها علوم الفضاء والطيران، ابتداءً من أواخر سبعينيات القرن العشرين بصورة مستمرة، إلى أن بدأ أول مشروع إماراتي فضائي في أواخر التسعينيات من خلال تأسيس شركة «الثريا» للاتصالات الفضائية في عام 1997، التي توفّر حلول الاتصالات المتنقلة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا.

وفي عام 2006 أُسّس مركز محمد بن راشد للفضاء، الذي يحتضن برنامج الفضاء الوطني، ويصنع ويدير أقمارًا صناعية لرصد الأرض. كما أُسّست في عام 2007 شركة «الياه-سات» للاتصالات الفضائية، التي توفّر خدمات البث التلفزيوني واتصالات النطاق العريض لدول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وفي عام 2014 أسّست دولة الإمارات أول وكالة فضاء عربية (وكالة الإمارات للفضاء) بصفتها جهة حكومية تشرِّع وتنسق وتشرف على تطوير القطاع الفضائي الوطني، وصاحَبَ تأسيس الوكالة إعلانُ أول مشروع عربي إسلامي علمي لاستكشاف المريخ، وهو «مسبار الأمل»، الذي وصل إلى مداره حول المريخ بنجاح؛ لجمع البيانات العلمية عن الكوكب الأحمر، واضعًا دولة الإمارات ضمن دول معدودة نجحت في الوصول إلى هذا الكوكب.

كما أُطلق في عام 2018 برنامج الإمارات لرواد الفضاء؛ إذ أصبح الإماراتي هزاع المنصوري أول رائد فضاء عربي يذهب إلى محطة الفضاء الدولية، وأثبت قدرة شباب دولة الإمارات وإمكانيَّاتهم اللامحدودة برحلته المشهورة «من الصحراء إلى الفضاء»، وقد أُعلِنت أخيرًا مهمة فضائية علمية إماراتية لاستكشاف كوكب الزهرة وحزام الكويكبات؛ ما يرسّخ مكانة الدولة في مجال الاستكشاف الفضائي العالمي.

وفي السنوات الماضية صُنّع وأُطلِق عدد من الأقمار الصناعية الوطنية، كما أُصدرت السياسات والقوانين والتشريعات الفضائية ذات العلاقة، وأُسّست مراكز بحثية فضائية في عدد من الجامعات الوطنية، فضلًا عن تأسيس واستقطاب عدد من الشركات التي تقدم خدمات فضائية محليًّا وإقليميًّا؛ ما أسهم في أن يصبح قطاع الفضاء الإماراتي الأكبر والأحدث من حيث التنوع والحجم والاستثمار على مستوى المنطقة.

ونتيجة لرؤية القيادة والخطط الواضحة وفِرق العمل المتفانية؛ أصبحت دولة الإمارات اليوم لاعبَ فضاء رئيسيًّا، ومركزًا إقليميًّا للخدمات والفعاليات الفضائية، والتعليم الفضائي.

المنظور الإماراتي للفضاء

أدركت دولة الإمارات باكرًا أهمية دور الفضاء، واستثمرت في هذا القطاع الحيوي بسخاء، بصفته محفزًا ووسيلةً فاعلةً لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة؛ إذ يُستخدَم الفضاء وسيلةً لإلهام الجيل الوطني الناشئ واستقطابه للإقبال على دراسة العلوم والتقنيات؛ ما يسهم في نهضة علمية تقنية وطنية في مجالات تنموية عدَّة، معززًا بذلك الإبداع والابتكار التقني، كما يدعم توطين صناعة الفضاء، والاقتصاد المبني على المعرفة.

ولا شك في أن المنظور الفضائي لدولة الإمارات عميق، وله أهداف استراتيجية على المستويات: الوطني والإقليمي والعالمي،

ويتجلى ذلك في رؤية دولة الإمارات وطموحاتها ومشروعاتها الفضائية، التي تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في أن تصبح الدولة خاصةً، ومنطقتنا العربية عامةً، ذات ثِقل علمي واقتصادي، وشريكًا فعليًّا في النهضة العالمية.

وإيمانًا من دولة الإمارات بذلك سخَّرت عددًا من برامجها الفضائية في هذا الاتجاه، وخير دليل على ذلك مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ (مسبار الأمل)، الذي كان موجهًا في الدرجة الأولى إلى شباب المنطقة العربية؛ ليكون باعث أمل لهم نحو غدٍ أفضل، وكذلك برنامج رواد الفضاء، وبرنامج نوابغ الفضاء، وغيرهما من البرامج والمبادرات المحفزة.

وفي هذا المسار أيضًا أطلقت دولة الإمارات مبادرة أخرى طموحة نابعة من فكرها العربي الوحدوي؛ فأسَّست تجمعًا فضائيًّا علميًّا عربيًّا في عام 2016 باسم «المجموعة العربية للتعاون الفضائي»، أصبح يضم 16 دولة عربية، ويهدف إلى تبادل الخبرات، وتنسيق البرامج الفضائية، والنهوض بالمنطقة العربية علميًّا وتقنيًّا؛ ما يسهم في استعادة الأمجاد العربية العلمية السابقة.

ولا شك في أن الفضاء أصبح قطاعًا حيويًّا عالميًّا يوفر عددًا من المزايا والمصالح يتنافس فيها كثير من الدول؛ ونتيجة لرؤية

القيادة ودعمها قطعت دولة الإمارات شوطًا كبيرًا في هذا المجال، وأصبح قطاع الفضاء الإماراتي -بمكوناته المتعددة- جزءًا رئيسيًّا وعاملًا مسهمًا في حاضر دولة الإمارات والمنطقة العربية ومستقبلها، ويتجلَّى ذلك في التزام الدولة دعمَ هذا القطاع وتنميته وصولًا إلى آفاق أرحب مستقبلًا.

منطلقات الفكر المتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور محمد مطر سالم الكعبي

تأتي الرؤية التسامحيّة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، رعاهم الله، امتدادًا لنهج القائد المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيَّب الله ثراه- وإخوانه المؤسسين لاتحاد الإمارات العربية المتحدة؛ فقد أعلنت القيادة الرشيدة عام 2019 عامًا للتسامح بهدف إظهار دولة الإمارات عاصمة عالمية للتسامح، وتأكيد هذه القيمة الإنسانية بصفتها عملًا مؤسسيًّا مستدامًا، يسهم في تعميق التسامح، والحوار، وتقبُّل الآخر، والانفتاح على الثقافات المختلفة.

وفي هذا المقال نسلط الضوء على منطلقات الفكر المتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال أربعة منطلقات فكرية جوهرية شكَّلت بمجموعها أيقونة إماراتيّة فذّة في رصف طريق التسامح فكرًا وممارسةً في هذا الوطن، وتتمثل هذه المنطلقات في المنطلق المفهومي لمعنى التسامح؛ والمنطلق القِيمي والديني للتسامح وأسسه الدينية، والمنطلق الوطني للتسامح في دولة الإمارات، والمنطلق الإنساني والأبعاد العالمية لاستراتيجية التسامح الإماراتية، ثم نختم المقال بتوصيات عملية.

أولًا: المنطلق المفهومي لمعنى التسامح

تعود كلمة (التسامح) إلى جذرها اللغوي (سمح)، وتدل مادتها اللغوية على الجُود، يُقال: سَمَحَ وأَسْمَحَ إذا جَادَ وأعطى عن كرم وسخاء؛ كما تدل على الموافقة على المطلوب، والمُساهلة. يُقال: تسامحوا بمعنى: تساهلوا. ومنه ما ورد في الأثر: «السَّماحُ رَباحٌ» أي المُساهلة في الأشياء تُربِح صاحبها؛ وقولهم: الحنيفيَّة السَّمْحة هي السهلة التي ليس فيها ضيق ولا شدة.[1]

والتسامح في العلاقات الإنسانية يأخذ معنى العفو عند المقدرة، ونسيان أحداث الماضي التي سبَّبت الألم للمتضرر، والتخلي عن فكرة الانتقام، وعدم رد الإساءة بالإساءة، وطيّ صفحة الخلافات بين المتخاصمَيْن، وبناء علاقات إيجابية بينهما قائمة على المودة والاحترام والتعاون، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾؛[2] وهذا من الأخلاق الفاضلة والقيم النبيلة.

ثانيًا: المنطلق القِيمي والديني للتسامح وأسسه الدينية

نعني بالقيم تلك المبادئ والمحددات الأخلاقية التي تضبط السلوك الإنساني، وتؤصّل قيمة التسامح لنقله إلى ممارسة اجتماعية؛ ولا سيَّما أن العصر الذي نعيش فيه بحاجة إلى هذه القيم، وإلى ممارستها عمليًّا بين

1 انظر: ابن منظور، لسان العرب، (2/ 489).

2 سورة فصلت، الآية: 34.

البشر؛ ورسولنا الكريم محمد ﷺ يقول: «اسمح، يُسمح لك».[3] وهذا توضيح نبوي لقيمة التسامح بين الناس. و(اسمح): أمر من السماح؛ أي عامِل الناس بالمسامحة. ومن أدلة القيم التسامحية الشرعية:

1. احترام الكرامة الإنسانية: وذلك مستمد من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾؛[4] ولفظا (بني آدم) يشملان جميع الناس على اختلاف أعراقهم وألوانهم ولغاتهم ومعتقداتهم.

2. الاختلاف بين النّاس سُنَّة كونية مستدامة: فلا يستطيع أحد أن ينهي الاختلاف بين البشر؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾؛[5] فلا بدَّ من احترام هذه الاختلافات بين البشر، ومنها الاختلافات في الفكر والمعتقد.

3. التعارف والتواصل والتعايش والتكامل بين البشر: تأسيسًا على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾.[6]

4. حرية المعتقد: فالإنسان حر في اختيار دينه، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾؛[7] والله سبحانه لم يجبِر الإنسان على الإيمان، قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.[8]

---

3 أخرجه أحمد في مسنده 1/248، رقم 2233.

4 سورة الإسراء، الآية: 70.

5 سورة هود، الآية: 118.

6 سورة الحجرات: 13.

7 سورة البقرة، الآية: 256.

8 سورة الكهف، الآية: 29.

5. حرمة النفس البشرية الطاهرة: فالحياة حقّ مقدَّس للنفس الإنسانية لا يحل انتهاك حرمته، وقد عَدّ النص القرآني الاعتداء على نفس إنسانية اعتداءً على البشرية جمعاء؛ قال تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾؛[9] وهذا شامل لكل الناس على اختلاف أديانهم.

6. السلام والتعاون بين البشر: قال تعالى: ﴿وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾؛[10] و(السلام) اسم من أسماء الله الحسنى، ورسالة الأنبياء هي السلام؛ فقد أوصاهم الله بأن يعيشوا مع غير المؤمنين بالتسامح والسلام، فقال: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾؛[11] وحثَّ على التعاون في كل ما يحقق الخير للخلائق، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.[12]

7. التراحم أساس العلاقات الإنسانية: قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾؛[13] فالله هو الرحمن الرحيم، وبعث رسله بالرحمة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.[14] وأثنى القرآن على المؤمنين المتراحمين بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ * أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾.[15]

---

9 سورة المائدة، الآية: 32.

10 سورة يونس، الآية: 25.

11 سورة الزخرف، الآيتان: 88 و89.

12 سورة المائدة، الآية: 2.

13 سورة الأنعام، الآية: 54.

14 سورة الأنبياء، الآية: 107.

15 سورة البلد، الآيتان: 17 و18.

ثالثًا: المنطلق الوطني للتسامح في دولة الإمارات

إن نظرة فاحصة إلى البرنامج الوطني للتسامح، الذي اعتمده مجلس الوزراء الموقر في عام 2016، تؤكد أنه ركَّز على تعزيز دور الحكومة بصفتها حاضنة لقيمة التسامح، وتقوية دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع الإماراتي، وترسيخ التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصُّب والتطرف، وإثراء المحتوى العلمي والثقافي للتسامح، والإسهام في الجهود الدولية لتعزيز التسامح، وإظهار الدور الرائد للدولة في هذا الشأن.[16] ويستند البرنامج إلى عدد من المنطلقات الرئيسية من أهمها: الدستور والقانون بصفتهما مُشرّعَيْن للتسامح الديني في دولة الإمارات؛ والإرث التاريخي للتسامح الديني في دولة الإمارات؛ وقيمة التسامح مسؤولية وطنية.

1. الدستور والقانون بصفتهما مُشرّعَيْن للتسامح الديني في دولة الإمارات: إن المطلع على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة يستخرج بغير عناء عددًا من البنود تصلح لأن تكون إطارًا دستوريًّا لترسيخ قيم التسامح الديني في الدولة، منها المادة رقم (25)، التي نصَّت على أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي»؛ في حين نجد المادة رقم (32) تنص

16 انظر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة 6 إبريل 2022، على الرابط:
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/national-tolerance-programme

على أن «حرية القيام بشعائر الدين طبقًا للعادات المرعيّة مَصونة، على ألا يُخِل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب العامة».[17]

وقد تحوَّلت هذه المواد الدستورية إلى تشريعات قانونية تجرم الأفعال الإرهابية، وتقرر عقوبات رادعة بحق مَن يخرق هُوية التسامح في الدولة، ومنها المرسوم بقانون رقم (2) لعام 2015، الذي قرر عقوبات قد تصل إلى تقييد الحرية، وفرض غرامات مالية كبيرة؛ منعًا للتمييز والكراهية. ونجد فيه بوضوح ما يأتي:

- تجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير.
- تجريم كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات بين الأفراد أو الجماعات.
- حظر التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملة، أو الطائفة، أو العِرق، أو اللون، أو الأصل.[18]

2. الإرث التاريخي للتسامح الديني في دولة الإمارات: اكتُشِفت، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، كنيسة وديرٍ في جزيرة صير بني

17 انظر: الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الإماراتي، تاريخ الزيارة 6 إبريل 2022، على الرابط:
https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution

18 انظر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخ الزيارة 11 إبريل 2022، على الرابط:
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/tolerance/anti-discriminationanti-hatred-law

ياس يعودان إلى القرنين السابع والثامن الميلاديين، ويُعَدّان أقدم دليل معروف على المسيحية في دولة الإمارات العربية المتحدة.[19] وفي هذا الدير رأى مؤسس الدولة المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مثالًا ناصعًا لاحتضان البيئة العربية قِيم التسامح، والانفتاح، وقبول الآخر على اختلاف دينه وثقافته ومعتقده، وأعطى توجيهاته لإبراز الكنيسة والدير من حيث كونهما مَعلمَيْن ثقافيَّيْن حضاريَّيْن يبرزان العمق التاريخي للتسامح في الدولة؛ ليؤكد -طيَّب الله ثراه- أن التسامح قيمة تاريخية ضاربة الجذور في دولة الإمارات -وليس أمرًا عارضًا أو طارئًا- ويستمر في رعاية دُور العبادة فيها؛[20] مؤصلًا بذلك إرثًا غنيًّا للدولة لا ينضب من المحبة والتسامح؛ فقد أضحت دولة الإمارات حاضنة لقيم التسامح، والسلم، والأمان، والتعددية الثقافية؛ فهي تضم أكثر من 200 جنسية تنعم بالحياة الكريمة والاحترام. وتشير الإحصائيات إلى نحو مليون مسيحي -ينتمون إلى 76 طائفة- مقيمين في الإمارات، ومنحتهم الدولة كنائس لممارسة شعائرهم الدينية.

---

19 انظر: الموقع الرسمي لدائرة الثقافة والسياحة في إمارة أبوظبي، تاريخ الزيارة 11 إبريل 2022، على الرابط:
https://abudhabiculture.ae/ar/experience/historic-landmarks/sir-bani-yas-church-and-monastry

20 انظر: الموقع الرسمي لوزارة التسامح والتعايش في دولة الإمارات، تاريخ الزيارة 6 إبريل 2022، على الرابط:
http://www.tolerance.gov.ae/ar/zayed-legacy-of-tolerance.aspx

3. قيمة التسامح مسؤولية وطنية: اعتمد مجلس الوزراء، في 27 نوفمبر 2012، «وثيقة قِيم وسلوكيات المواطن الإماراتي» التي تهدف إلى تنشئة جيل إماراتي واعٍ لمسؤولياته وواجباته تجاه وطنه وأسرته ومجتمعه. ومن أبرز ما تضمنته الوثيقة التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن، والتقيُّد بالقيم الإسلامية، والتسامح الديني، والاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة. وتستند هذه الوثيقة إلى القدوات القيادية في المجتمع الإماراتي الذي تربطه بقيادته علاقات الوالدية المسؤولة، والأبوية الحنونة الملتزمة، فحينما يرى المواطن مؤسس الدولة يحترم رجال الدين، ويقدس أماكن العبادة أيًّا كان دين أتباعها، ويقول: «الإسلام دين رحمة وتسامح ومحبة وغفران وتفاهم وخطاب عقلاني وتقارب بين البشر، ومعاملة بالتي هي أحسن»؛ فإنه سيتشرَّب في وجدانه معاني قيم التسامح الديني؛ وعندما يُعلَن على الملأ، وفي وسائل الإعلام، أن الشيخ زايد قد تكفَّل بتحمُّل نفقات ترميم كنيسة المهد ومسجد عمر في مدينة بيت لحم المقدَّسة، وصيانتهما؛[21] فإنه سينظر إلى تقديس دُور العبادة لغير المسلمين كما يقدس المساجد في بلده. وعندما يمشي المواطن في شوارع بلده، فيرى مسجد «مريم أم عيسى» عليهما السلام في منطقة المشرف بأبوظبي، وعلى بُعد أمتار منه عدد من الكنائس، يستخدم روادها المرافق المشتركة ومواقف السيارات نفسها؛ فإنه

21 انظر: صحيفة **البيان** الإماراتية، في 29 إبريل 2002، على الرابط:
https://www.albayan.ae/last-page/2002-04-29-1.1306836

يدرك معنى التسامح والتعايش بين أتباع الديانات في هذا المشهد الحضاري والإنساني؛ فالتسامح في دولة الإمارات حصيلة ثقافة؛ بل هو تربية تمدَّن عليها المجتمع الإماراتي.

رابعًا: المنطلق الإنساني والأبعاد العالمية لاستراتيجية التسامح الإماراتية

حددت حكومة الإمارات رؤيتها التسامحية بأن تكون نموذجًا فريدًا تلتقي فيه الحضارات لتعزيز السلام والتعايش بين جميع شعوب العالم. وسعت في رسالتها إلى تنمية روح الاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين سكان الدولة كافةً، وبناء جسور التفاهم والتواصل والحوار، ونبذ العنف والتمييز والكراهية، وتشجيع الحوار بين الأديان، وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام عبر مشروعات ومبادرات نوعية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا؛ وذلك لتحقيق أبرز هدف استراتيجي لوزارة التسامح والتعايش يتمثل في تعزيز تنافسية دولة الإمارات ومكانتها عالميًّا بصفتها مثالًا يُقتدَى به في التسامح والتعايش بين الشعوب.[22] ويكفي هنا أن نسلّط الضوء على وثيقة الأخوة الإنسانية التي تُعَدّ تحولًا تاريخيًّا في مسيرة التسامح الديني، ووقّعها في أبوظبي، يوم 4 فبراير 2019، قداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية، والأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، في المؤتمر العالمي للأخوة الإنسانية الذي جمع قادة أديان العالم؛ وذلك برعاية كريمة من

22 انظر: الموقع الرسمي لوزارة التسامح والتعايش في دولة الإمارات، تاريخ الزيارة 11 إبريل 2022، على الرابط:

http://www.tolerance.gov.ae/ar/strategy.aspx

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وانبثقت منها جائزة زايد الدولية للأخوة الإنسانية، وبناء بيت العائلة الإبراهيمية الذي يضم كنيسة القديس فرنسيس، ومسجد أحمد الطيب، وكنيس موسى بن مهران؛ ما أسهم في ترسيخ مكانة الإمارات عاصمة عالمية للتسامح الديني؛ كما أن الأمم المتحدة اعتمدت 4 فبراير من كل عام يومًا عالميًّا للأخوة الإنسانية.[23]

توصيات عملية

إن منطلقات الفكر المتسامح في دولة الإمارات تجعلنا نعيش في أَفْيَاء مفخرة وطنية شاملة تجعل هذا الوطن عاصمة للتسامح في هذا التاريخ المعاصر الذي هو أحوج ما يكون إلى التسامح والتعايش. ومع انطلاق مسيرة الخمسين الإماراتية؛ فإننا بحاجة إلى نظرة فاحصة إلى ذلك الإرث الثريّ تعمل على تدوينه وتقنينه، ونظرة أخرى متأملة تقرأ منه منطلقات التسامح في المستقبل، وبين هاتين النظرتين نحاول أن نضع بين يدي القارئ توصيات عملية من أهمها:

1. إنتاج فيلم يحكي قصة حياة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- ومواقفه التسامحيّة، وكيف بنى دولة الإمارات العظيمة؛ ففي شخصية الشيخ زايد ما يلهم الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ويرسخ القيم الإنسانية التسامحيّة.

23 انظر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 11 إبريل 2022، على الرابط:
https://www.un.org/ar/observances/human-fraternity

2. إنتاج أعمال درامية وفنية احترافية باللغات العالمية تحكي قصص التسامح الملهمة من شتى الديانات حول العالم.

3. تطوير شراكات دولة الإمارات في مجال التسامح الديني والأخوة الإنسانية مع المؤسسات والكيانات من شتى الديانات والثقافات في جميع أنحاء العالم.

4. تبني تكوين قيادات دينية عالمية، متعددة الجنسيات، مؤهلة بقيم إنسانية، ومفاهيم حضارية لثقافة التسامح الديني والتعاون بين أتباع الديانات.

5. غرس معاني التسامح في التعليم وتدريسه بصفته مادة، وتربية الأسرة على التسامح، وإعداد معلمين قادرين على تدريس التسامح، إضافةً إلى بلورة التسامح في الحياة المدرسية.

6. تفعيل التسامح وجعله ممارسة اجتماعية عن طريق الأسرة والمدرسة والإعلام والشارع...، وإعداد مشروعات داعمة لذلك.

7. إعداد بحوث ودراسات عن مرض اللاتسامح ومنطلقاته ومغذياته؛ ولا سيَّما أن اللاتسامح سلوك دخيل مكتسَب، وليس من طبع الإنسان؛ إذ يمكن للقلم أن يهدم الكراهية ويبني جسور التسامح.

8. إطلاق اسم «سفير التسامح والأخوة الإنسانية» على سفراء الدولة في الخارج.

9. تعزيز دور الديانات الإبراهيمية والسماوية بصفتها ضامنة للتسامح؛ ما يعضد بعضها بعضًا؛ كما أن تلاحمها يعزز التسامح بين البشر، ويقود إلى السلام.

وبهذه المبادرات النوعية تسهم الدولة ومؤسساتها بفاعلية في قيادة لواء فكر مسيرة التسامح العالمية.